

# حاشية

## الدمياطى على شرح الورقات

للعالم العلامة والخبير الفهامة وحيد عصره وفريد

دهره الشيخ أحمد بن محمد الدمياطى

على شرح الورقات فى أصول

الفقه للإمام جلال الدين

المحلى رحمهما الله

آمين

بالمعنى على فساتيرين



تعلموا العربية وعلوها الناس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
لما بعد (فهذه ورقات)  
ما في الذهن

الحمد لله الذي جعل سيدنا محمدا <sup>عليه السلام</sup> أطيب الأصول وطهر فروعه وخصه بالكتاب العزيز المعجز  
للفحول وآتاه جوامع الكلم <sup>في سنة الفراء</sup> وهي سنة الفراء بين أحكام الشرع وباقايتها السعادة دينا وأخرى  
وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له <sup>بشهادة من تعبد بجميع الاعمال وأداء الفرض والمنسوب</sup>  
وتعاطى في معيشته الخلال واجتنب قاصد الأمور ومكر وهاتها وامتنع من الحرام فاستباح الجنة  
فيا سعادة من عباد مؤلاه بالاكرام وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الخاتم على التلقي في الدين المؤبد  
بالدلائل القطعية وواضحات البراهين <sup>عليه السلام</sup> وعلى آله المطهرين من الأدناس وأصحابه المجمعين على  
الحق فكان أجاعهم من أعظم الأدلة مع الاستصحاب والقياس <sup>(و بعد)</sup> فهذه تقريرات شريفة  
وعبارات لطيفة لشيخنا علامة مصر مرفوعة عصره الشيخ أحمد بن محمد الدمياطي الشافعي مفتي بلد الله  
الحرام مكة المكرمة تقبله الله بالرحمة والرضوان على شرح ورفات أبي المعالي امام الحرمين للشيخ  
جلال الدين الحلي أنزل الله عليهما مساجد رحمة وأسكنهما بمجموعة جنة جردتها بأسماء من خطه  
بها مش نسخة حين قراءته <sup>في سنة الفراء</sup> كوراج هذه الطلبة بالمسجد الحرام فجاءت بحمد الله نسخة  
مطورة مختصرة منقحة معتبرة وأسأل الله أن ينفع بها كما نفع بأصلها وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم  
انه جواد رؤوف رحيم <sup>(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)</sup> أي بكل اسم من أسماء الذات الاعلى الموصوف  
بكمال الانعام أو بارادة ذلك أبتدى أو أؤلف متلبسا متبركا أو مستعينا واقتصر على البسملة لحصول الحمد  
بها فانها تتضمن نسبة الجليل اليه تعالى على الوجه المخصوص واقتصر بها لانها من أبلغ الثناء وجد الففلاء  
ولهذا اكتفى بها الامام البخاري في أول صحيحه وترك الصلاة اختصارا وبجملته انه في هذا لفظا  
والحاصل ان الذي يجمع البسملة والحمدلة والنشهد ذكر الله تعالى وقد حصل بالبسملة <sup>(قوله فهذه)</sup> ان  
كانت الخطبة قبل التأليف فالإشارة الى ما في الذهن أي مفصل هذا المجلد ورفات وان كانت بعد التأليف  
فاما ان تكون الى ما في الذهن أو الى ما في الخارج أي النفوس <sup>(قوله ورفات)</sup> صنفها الامام العالم العلامة







بمعنى الظن (والاحكام) المرادة  
 فما ذكر (سبعة الواجب  
 والمنسوب والمباح والمحظور  
 والمكروه والصحيح  
 والفاسد) فالفقه العلم  
 بالواجب والمنسوب الى آخر  
 السبعة أي بأن هذا الفعل  
 واجب وهكذا المنسوب وهذا  
 مباح وهكذا الى آخر السبعة  
 (فالواجب) من حيث  
 وصفه بالوجوب (مما يثبت  
 على فعله يعاقب على تركه)  
 ويكفي في صدق العقاب  
 وجوده لو احدى من العتاة  
 مع العفو عن غيره ويجوز  
 أن يرتكب ويرتبه العقاب  
 على تركه كما عرفت بغيره فلا  
 ينافي للعفو (والمنسوب)  
 من حيث وصفه بالنسب  
 (مما يثبت على فعله لا يعاقب  
 على تركه والمباح) من حيث  
 وصفه بالإباحة (مما لا يثبت  
 على فعله) وتركه (ولا يعاقب  
 على تركه) وفعله أي مالا  
 يتعلق بكل من فعله وتركه  
 ثواباً ولا عقاباً (والمحظور)  
 من حيث وصفه بالخطأ أي  
 الحرمة (مما يثبت على تركه)  
 أمثالا (ويعاقب على فعله)  
 والمكروه) من حيث  
 وصفه بالكراهة (مما يثبت  
 على تركه) أمثالا (ولا  
 يعاقب على فعله والمكروه)  
 من حيث وصفه بالصحة  
 (مما يتعلق به النفوذ ويعتد  
 به) بأن استجمع كما يقتضيه  
 فيه شرعا أمره بمقتضى ما  
 ما يتعلق

لحاجة أو صغيراً زينة (قوله بمعنى الظن) هو التعمد في الراجح والاضافة حقيفة ولا اشكال في استعمالها  
 في التعريف بهذا المعنى أما لأنها حقيفة عرفية لمن ذكر وأما لأنها مجاز مشهور لهم أو محليّة فربما واضحة  
 وهي التقييد بحصولها من الاجتهاد لا لأنه إنما يفيد الظن وإنما قال فالفقه العلم بمعنى الظن ولم يقل فالفقه  
 بمعنى الظن لأنه لم يشترط إطلاقها بمعنى الظن بخلاف العلم (قوله والاحكام المرادة فيما ذكر سبعة) أي في  
 التعريف المتقدم وظهر في محل الاضمار ايضاً بالسند (قوله سبعة) فيه أن الفقه منه إلا أن يؤول كلامه  
 بأن المراد ان هذه السبعة من جهة الاحكام المراد فو انما سقط من الاحكام التكليفية بخلاف الاولى جرياً  
 على طريقة المتقدمين الذين لا يثبتونه وأما المتأخرون المبتدئون له فقالوا المطلوب تركه طلباً غير جازم  
 أن ثبت بنهي مقصود فهو المكروه وما أن ثبت بنهي غير مقصود أي مستفاد من الأمر بصدقه فهو خلاف  
 الاولى (قوله قالوا واجب ما يثبت الخ) أي قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً وسواء كان واجباً عينياً أو كفائياً (قوله  
 من حيث وصفه بالوجوب) هي حبيّة تقيد لا حبيّة تعليل كقولك الكار من حيث أنها حارة تسخن أي  
 لا باعتبار وصفه بالصحة أو البطلان ومنه يعلم أن هذه الاقسام متداخلة لا متباعدة كصلاة الفرض في محل  
 مقصوب أو في الحمام مثلاً لا منافاة بين الاتية والمعاقبة لانهما باعتبارين مختلفين (قوله مع العفو عن  
 غيره) لا يقال أن تركه مفرد مضاف وهو ممن صيغ العموم لجواز حل اضافته على الجنس أو العهد الذمّي  
 (قوله والمنسوب) أي المنسوب اليه أي المدعى اليه ففيه الكذب والايصال وأورد على التعريف الأذان  
 فانه إذا أظن أهل البلد على تركه قولا أو عقوباً في الدار الآخرة وأجبت بانه من حيث التهاون بالدين  
 لا سيما شعاعه الظاهرة (قوله والمباح) ويسمى أيضاً جازماً وحلالاً (قوله أي مما لا يتعلق الخ) إنما قال ذلك  
 لرد ما قيل ان كلاماً من الاتية والمعاقبة على كل من فعل المباح وتركه أمر جازم أنه تعالى أن يفعل مما يشاء  
 حتى اثنائه العاصي وتعذيب الطائع فلا يصح ثني واحدة من الاتية والمعاقبة فإذ علم (قوله والمحظور)  
 ويسمى حرماً ومعصية وذنباً ومزجوراً واعتبر منوعاً عنه أي من الشارع ويسمى حراماً أيضاً في  
 الصحاح المحظور الحرام وهو خلاف الإباحة والمحظور المحرم (قوله أمثالا) بأن كفت نفقة عنه كداعي  
 نهي الشرع وانما يفيد احترازاً عن تركه لنحو خوف من محلول أو حيائه منه أو عجزه عنه فلا يثبت عليه  
 وكذا أن تركه بلا قصد شيء (قوله ويعاقب على فعله) أي يقع العقاب في الآخرة عداً لا على فعله بلا عذر  
 قال في الجوهرة

فان ثبتنا فبمحض الفضل وان يعتب فبمحض العدل

(قوله مع العفو عن غيره) ولا ينافي ان فعل مفرد مضاف لمعرفة فيعلم لانه محال بمنزلة ما تقدم من أن  
 الاضافة للجنس أو للعهد الذمّي (قوله يرتب العقاب) أي استحقاقه على فعله بأن يتنزه فعله سبباً  
 للعقاب بمعنى أن من فعله بلا عذر استحق العقاب ولا يلزم من استحقاقه وجوده بالفعل الا ترى أنك  
 تقول زيد يستحق القضاء أو الأثناء أو التذرية مع أنه يلبس ثياباً أو احب منها (قوله والمكروه)  
 شملت العبارة مما كان طلب تركه بنهي مخصوص وما كان بنهي غير مخصوص كالنهي عن ترك المنكوبات  
 المستفاد من أوامرها وهو أصل الاصطلاح الأصولي وإن خالف بعض متأخري الفقهاء ومنهم المصنف  
 خصوصاً المكروه بالأول وسما الثاني خلاف الاولى (قوله والصحيح) هو لغة السليم (قوله النفوذ)  
 هو بالمعجمة من نفوذ السهم وهو بلوغ المقصود من الرمي أي بأن توصف بالنفوذ ويصح اصطلاحاً أن  
 يقال انه نافذ (قوله يعتقد به) بأن توصف بالاعتقاد ويصح اصطلاحاً أن يقال انه معتد به فإذا قيل هذا  
 البيع صحيح أي نافذ ومعتد به يرتب عليه حل الاتفاع بالمبيع وهكذا النكاح صحيح أي يرتب عليه

Khacianah

ن

حل

كما في التمهات ويكن في صدق العقاب ومعه لو اريد من عقاب مع العفو عن غيره  
 ويجوز أن يرتب العقاب على فعله كما يرتب غيره فلا ينافي في العفو  
 وثمة ما ذكره من عدمه في المتن



في النجاة لا يلهي

عقدا كان عبادته (والباطل) من حيث وصفه بالبطال (لا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به) (5) بان لم يستجمع ما يعتد به شرعا عقدا

حل الاستمتاع من وطء ومقتضاه (قوله عقدا كان الخ) والكبر في العباد بظن الميكاف فلو صلي على اعتقاده ان منظره فبان محمدا فالكلام محبة وان لم الغناء والعبادة في المعاملة بحسب الواقع فلو باع مال مهوره ظاهرا فبان مقتضاه البيع (قوله والباطل) هو لغة اذ اهاب وهو الفاعل شيئا الا في صور منها الخرج فانه يبطل بالردة ويخرج منه يفسد بالوطء وبلزمه انما (قوله اصطلاحا) أي بحسب اصطلاح أهل الشرع أو بعضهم وفضيلة شعبة وصف العباد بالنفوذ أيضا لغة (قوله وليس كل علم فقهيا) أي فالفقهية حينئذ العموم والخصوص للطلق كما بين الانسان والحيوان ويقال أيضا كل فقيه عالم وليس لكل عالم فقيها اذ القاعدة انه كلما وجد الاخص وجب الاعم ولا عكس كالاختي (قوله والعلم معرفة المعلوم) فيه كونه لان المعلوم مشتق من العلم ولا يعرف المعلوم الا بعد معرفته ولا يعرف العلم الا بعد معرفة المعلوم لان العلم لا ينفك عن معرفة وأشار الشارح الى جوابه بقوله أي ادراك ما من شأنه ان يعلم وحاصله ان الاراد كذا كونه مبني على ان المراد بالمعلوم المعلوم بالفعل وليس كذلك بل المراد به المعلوم بالامكان كذا في الحاشية (قوله على ما هو به) أي على الوجه الذي هو أي كامن شأنه ان يعلم فملتبس به أي بذلك الوجه في الواقع والواقع قيل هو علم الله تعالى فيقول اللوح المحفوظ وقيل غير ذلك (قوله كادراك الانسان الخ) أي وكادراك الفرس بأنه حيوان صاهل وكادراك الحيوان بأنه جسم نام متحرك بالارادة (قوله والجهل تصور الشيء) كالحسن قوله في تعريف العلم معرفة وهما في الجهل تصور فانه ليس بمعرفة أصلا وانما هو حصول شيء في الذهن (قوله على خلاف ما) أي على حال ووصف مخالف للحال والوصف الذي هو أي ذلك الشيء ملتبس به في الواقع (قوله قديم) أي بذاته وصفاته أو بذاته دون صفاته وتفصيل عندهم وقد كفروا بملك العقيدة (قوله وبعضهم) أي الأصوليين أو العلماء (قوله بالركب) انما كان مركبا لان جهل بالحكم وجاهل بانه جاهل ولذلك قيل

جهل وما تدري بانك جاهل • ومن لي بان تدري بانك لا تدري

قال تبارك الحكيم يوما • لو أنصف الله من كنت أركب

لأنني جاهل بسيط • وما حيي جاهل مركب

(قوله عدم العلم بالشيء) فخرته انصاف الجاهل والبهيمة بالجهل وليس كذلك من ثم زاد بعضهم غما من شأنه العلم (قوله وعلى ما ذكره المصنف لا يسمى هذا جهلا) أي العلم بالشيء جهلا اذ لا يصدق عليه تصور الشيء لا تفاهة تصور مطلقا والله أعلم (قوله ما لم يقع) أي علم لم يقع الخ فلا يقال التعريف غير مانع لتناوله التقليد مع انه ليس علمنا ومكانه ان النفس أدركته بمجرد التوجه اليه كالعالم بان انكل أعظم من الجزء أو بالحواس الظاهرة وان توقف على حسي أو مجرد به فالاول كالعالم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس والكناني كالعالم بان السقمونيا مسهلة أو توقف على وجدان كالعالم بان فيك جوعا أو عطشا أو توار كالعالم بوجوده (قوله عن نظر استدلال) وان توقف على شيء آخر كالاضفاء وتقليب الحدقة (قوله باحدى الحواس) أي بسبب احدى الحواس أي العلم الحاصل للنفس باحدى الخ لان المترك للكلين والجزئيات هو النفس والحواس تجمع حاسة بمعنى القوة الحاسة (قوله فانه يحصل) أي العلم الواقع (قوله وأما العلم المكتسب الخ) دفعه زيادة أماتوهم عطية العلم المكتسب على مدخول كاف التمثيل نأمل (قوله بان العالم) هو ما سوى الله وصفاته من جواهر وأعراض وقوله حادث أي حدوثا زمانيا أي مسبوقا بوجوده بعده (قوله من التغير) كزوال الحركة بطر والسكون والظلمة بطر والضوء وعكس ذلك (قوله هو الفكر الخ) كالفكر حركة النفس في العقول لا في احوالها كتنها في المحسوسات

من التغير فينتقل من تغيره الى حاسوته (والنظر هو الفكر في حال المنظور فيه) ليؤدي الى المطلوب (والاستدلال مطلب الدليل

كان أو عبادته أو العقدة يتصف بالنفوذ والاعتداد بالعبادة تتصف بالاعتداد فقط اصطلاحا (والفقه) بالمعنى الشرعي (أخص من العلم) لصديق العلم بالنحو وغيره فكل فقه علم وليس كل علم فقهيا (والعلم معرفة المعلوم) أي ادراك ما من شأنه ان يعلم (على ما هو به) في الواقع كادراك الانسان بانه حيوان ناطق (والجهل تصور الشيء) أي ادراكه (على خلاف ما هو به في الواقع) كادراك الفلاسفة أن العالم وهو ما سوى الله تعالى قديم وبعضهم وصف هذا الجهل بالركب وجعل البسيط عدم العلم بالشيء كعدم علمنا بما تحت الارض وبما في بطون البحار وعلى ما ذكره المصنف لا يسمى هذا جهلا (والعلم الضروري مالا يقع عن نظر واستدلال) كالعالم بالواقع باحدى الحواس الخمس الظاهرة كحس السمع والبصر والشم والذوق فانه يحصل بمجرد الاختساس بها من غير نظر واستدلال (وأما العلم المكتسب فهو الموقوف على النظر والاستدلال) كالعالم بان العالم حادث فانه موقوف على النظر في العالم وما نشاهده فيه

من التغير فينتقل من تغيره الى حاسوته (والنظر هو الفكر في حال المنظور فيه) ليؤدي الى المطلوب (والاستدلال مطلب الدليل



لا علامة عليه (والظن

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

أى طرق الفقه من حيث تفصيلها عند نهارها لكونها غنية من تقديمها على الخاص على العام والمفيد على المطلق  
وغير ذلك وكيفيه الاستدلال بها



من اصول الفقه كما قيل به (قوله نجر الى صفات الخ) أي ما يشترط في صفات لتوقف الاستدلال على  
المستدل و عدم ناهل كل أحد لذلك (قوله وأبواب اصول الفقه الخ) ان يجعل مسمى الكتب والابواب  
والفصول الالفاظ المخصوصة كما هو مختار المحققين فالتقدير هنا ومضمون أبواب اصول الفقه وأبواب  
أصول الفقه عبارات أقسام فطائفي الخبر المبتدأ وفي عدا أقسام الكلام منها تغليب أو أراد بها ما يشتمل  
توابعها والاقسام الكلام خارجة عن مسمى الفن (قوله الكلام) المراد منه بقرينة ما يأتي اللفظي  
لا النفي لأن بحث الأصول في اللفظي لا النفي وهو حقيقة فيهما عند المحققين (قوله وبذ كرفيه) أي  
في الكلام على العام والخاص (قوله المطلق والمقيد) أي لما استنبهنا لهما حتى انهما باب واحد قصد دفع  
الاعتراض على المصنف في اسقاطهما (قوله وسبأني) أي في كلام المصنف فالتناسب التصريح به ذكره  
هنا كغيره (قوله والافعال) أي أفعاله <sup>بمع</sup> فأنها حجة (قوله وترتيب الأدلة) أي بيان رتبة  
كل منها بالنسبة لغيره وأما المقدم على غيره عند التعارض (قوله وصفة المفتي والمستفتي) أي شرط وطهما  
والمجتهد والمفتي واحد كما يعلم مما يأتي قال في مختصر الانوار لا يجوز للمفتي أن ينسأهل في الفتوى ومن  
عرف بذلك لا يجوز أن يستفتي <sup>من تسأله</sup> والنسأهل يكون بان لا ينسأه بشرع في الفتوى قبل استيفاء الفكر  
والنظر وقد يكون بان يحمله أغراض فاسدة على تتبع الحيل المحرمة والمكروهة والتمسك بالنسبة  
والتخصيص لمن يزوم نفعه والتعسير لمن يزوم ضرره قال المحاسني يسأل المفتي يوم القيامة عن ثلاث هل أفتي  
عن علم أو لا وهل نصحت في الفتوى أم لا وهل اخلص فيها لله أو لا والله أعلم (قوله فأقل ما يتركب منه الكلام  
اسمان) وصورة أو بعبارة أو خبر مبتدأ أو فاعل مبتدأ أو نائب فاعل مبتدأ الخبر اسم  
فعل وقاعله ولا يخفى ان المتألف المجموع والمتألف منه الأجزاء مفصلة واعتراض تألف الكلام من جزأين  
فقط اذنعنا تألف وهو الاسناد الذي هو ربط إحدى الكلمتين بالأخرى الا ان يجاب بان الاسناد شرط  
الاجزاء أو القصد ببيان الاجزاء المملووظ بها أو به بحجاب عن زبد قائم اذ فيه ضمير مستتر (قوله أو اسم وفعل)  
له صورتان فعل وفاعل ونائب الفاعل (قوله لعدم ظهوره) أي بل هو صورة عقلية لا تحقق له في الخارج  
(قوله والجمهور على عده كلمة) أي لكونه في حكم المملووظ لا شحضارة عند النطق مع توقف الاسناد  
التام المحقق للكلام عليه (قوله أو اسم وحرف) هو ضعيف والفتنة انه مركب من فعل واسم والحاصل  
أن صور تركيب الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل وثلاثة أسماء فعل وأر بعة أسماء جملتان وله  
صورتان الشرط والجزاء نحو ان استغفرت أفلحت والقسم والجواب نحو أقسم بالله لحمد خير خلق الله  
(قوله والكلام ينقسم الخ) في جمع الجوامع وشرحه الكلام ينقسم الى طلب وخبر وانشاء فالأول  
كاضرب ولا نفيس والثاني نحو أنت طالق أنت حر ليت لي مالاً ليت لي أزور النبي <sup>عليه السلام</sup>  
(قوله وهو الاستفهام) أي الكلام الدال على طلب حصول صورة الشيء في الذهن من حيث حصوله فيه  
خرج نحو عايتني وفهمني اذ المقصود منه حصول التعليم والتفهم في الخارج (قوله الى تمن) هو طلب  
مالاً طمع فيه أو ما فيه عسر فالأول نحو ليت الشباب الخ والثاني نحو قول منقطع الرجاء ليت لي مالاً فأحج  
منه فلا يقال ليت الشئ نطلع أو تنرب (قوله ومن وجه آخر) أي مغاير للوجه الأول فان انقسامه الى  
ما تقدم باعتبار مدلوله وما هنا باعتبار استعماله في مدلوله أو غيره (قوله ينقسم الى حقيقة وبجاز) أي  
الكلام بالمعنى اللغوي وهو ما يشتمل به قل أو كثر على طريق الاستخدام فان المجاز والحقيقة من  
عوارض المفردات أيضاً (قوله ما بقي في الاستعمال) أي لفظي الخ خرج اللفظ قبل استعماله واللفظ  
المستعمل غلطاً كخذه هذه الفرص مشيراً الى كتاب فكل منهما ليس بحقيقة ولا مجاز والصلاة اذا

(وأبواب أصول الفقه)  
أقسام الكلام والأمر  
والنهي والعام والخاص  
وبذ كرفيه المطلق والمقيد  
(والجمل والمبين والظاهر)  
بعض النسخ والمؤول  
وسبأني (والافعال والناسخ  
والمسوخ والاجاع والاخلار  
والقياس والحظر والاباحة  
وترتيب الأدلة وصفة المفتي  
والمستفتي وأحكام المجتهدين  
فاما أقسام الكلام فأقل  
ما يتركب من الكلام  
اسمان) نحو زيد قام  
(أو اسم وفعل) نحو قام  
زيد (أو فعل وحرف) نحو  
قام أنته بعضهم ولم يبد  
الضمير في قام الراجع الى  
زيد مثلاً لعدم ظهوره  
والجمهور على عده كلمة  
(أو اسم وحرف) يذك  
نفي النداء نحو يا زيد ان  
كان المفتي أدعو أو أنادي  
زيداً (والكلام ينقسم  
الى أمر ونهي) نحو قم  
ولا تقعد (وخبر) نحو  
جاء زيد (واستخبار)  
وهو الاستفهام نحو هل  
قام زيد فيقال نعم أو لا  
(وينقسم أيضاً الى تمن)  
نحو  
ليت الشباب يتوددوا  
(وعرض) نحو ألا تنزل  
عندنا (وقسم) نحو والله  
لا أفعلن كذا (ومن وجه  
آخر ينقسم الى حقيقة وبجاز فالحقيقة ما يأتي في الاستعمال

المتن



على موضوعه وقيل ما استعمل فيها  
لم يبق على موضوعه  
اللفوى وهو الدعاء بخير  
والدأبلة ذات الأربع كالجار  
فانه لم يبق على موضوعه  
وهو كل ما يندب على  
الارض (والجواز ما يجوز)  
أي تعدي به (عن  
موضوعه) هذا على المعنى  
الأول للحقيقة وعلى الثاني  
هو ما استعمل في غيرها  
اصطلاح عليه من المخاطبة  
(والحقيقة أما الفورية) بان  
وضعها أهل اللغة كالأسد  
للحيوان المفترس (وإما  
شرعية) بان وضعها  
للتابع كالصلاة للعبادة  
الخاصة (وإما عرفية)  
بان وضعها أهل العرف  
للعام كالدأبلة ذات الأربع  
كالجار وهي لغة كل  
يلقب على الأرض والخاص  
كالفاعل للاسم المعروف  
هذه النحاة وهذا التقسيم  
ماش على التعريف الثاني  
للحقيقيين الأول القاصر  
على الفورية (والجواز ما  
أن يكون بزيادة أو نقصان  
أو قبل أو استعارة أو مجاز  
بزيادة مثل قوله تعالى  
ليس كمثل شيء) قال كاف  
زائدة والآه هي بمعنى  
مثل فيكون له تعالى مثل  
وهو محال والقصد بهذا  
الكلام تنبيه (والجواز  
بالنقصان مثل قوله تعالى

اصطلاح عليه من المخاطبة) وان لم يبق على موضوعه كالصلاة في الهيئة المخصوصة فانه  
(٨)

استعملها الشارع في الدعاء فانه مجاز (قوله على موضوعه) أي اللغوى كما هو المتبادر من ذكر الوضع  
والبقاء والمقابلة بالتعريف الثاني (قوله وقيل ما استعمل الخ) أفهم كلامه على التعريف الأول ان كل  
لفظ قل عن الموضوع اللغوى الى معنى آخر فليس بحقيقة سواء كان الناقل الشارع أو العرف أو الوضع  
الأول وقوله فيما اصطلاح عليه بدخل الحقيقة الشرعية واللغوية والعرفية العامة والخاصة (قوله من  
المخاطبة) هو بكسر الطاء أي الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ وفي الحاشية هو بفتح الطاء بمعنى التخاطب  
ومن لا ابتداء وفي الكلام حذف والتقدير ما استعمل في المعنى الذي اصطلاح على دلالة عليه اصطلاحا  
مستند أو ناشئا من ذوي التخاطب أي التخاطبين وهو ما يندب على الأرض والظاهر انه لا يعتبر خصوص  
الأرض ولا خصوص الدأبلة لا يكون بالفعل بل مطلق الانتقال بالقوة فيدخل حيوان يزحف أو لم  
يقع منه انتقال ولا يحرك مطلقا (قوله والجواز) هو مفعول فاعله مجوز نقلت حركة الواو الى ما قبلها  
فيل تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن قلبت الفاقم (قوله ما يجوز) أي لفظ  
مجاز بالبناء للفاعل والمفعول وقوله عن موضوعه أي كل موضوع له لغوى تعديا صحيحا بان يكون  
لعلنا فنخرج ما وضع ولم يستعمل وما لم يوضع وما استعمل لغير علاقة كالقسط وما استعمل في موضوعه أو  
أحد موضوعيه فانه حقيقة (قوله من المخاطبة) أي الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ من حيث انه غير كل  
ما صلح عليه من المخاطبة (قوله والحقيقة) أي اللفظة المسماة بهذا الاسم اصطلاحا باعتبار نسبتها الى  
واضعها (قوله أهل اللغة) للبادر منها لغة العرب (قوله للحيوان المفترس) فيه ان الافتراض ثابت لغير  
الحيوان المشهور الا أن يراد بالافتراض ما لا يوجد في غيره أو بدعي أصالة الافتراض فيه دون غيره أو يراد  
بالأسد كل مفترس كالدأبلة والكلب العقور (قوله العرف العام) المراد بهما لا ينسب الى طائفة معينة أي  
لم يتعين ناطقه وقوله أو لخاص هو الذي ينسب لطائفة معينة وتعين ناطقه (قوله كالفاعل للاسم المعروف  
الخ) ومعناه في اللفظ أن وجد الفعل واعلم انه لا بد في انصاف اللفظ بالمجاز من سبق وضعه للمعنى المجوز عنه  
لاسبق استعماله فيه فينجز في اللفظ قبل استعماله فيما وضع له ومنه يعلم ان لفظ الرحمن مختص بالقبول انه  
مجاز دائما لا حقيقة له (قوله وهذا التعريف ماش الخ) وهذا ينبغي على ان الاختلاف بين الفريقين  
معنوي لا لفظي بناء على تخصيص الوضع باللغوى ولك أن تجعله لفظيا وترى بد بالوضع في التعريف الأول  
ما يشمل اللغوى والشرعي والعرفي اه من الحاشية (قوله فالكاف زائدة) قال العلامة السعداها  
ليس زائدة ولا يلزم التجار المذكور لجواز سلب الشئ عن المعلوم كسلب الكتابة عن زيد المعلوم أو مكل  
بمعنى الذات أو الصفة (قوله والمجاز بالنقصان) أي بسببه أو معوكذا يقال فيما قبله واعلم ان المجاز يقع  
في القرآن والسورة غيرهما لأفراض كشاعة الحقيقة كالحراء يعدل عنه الى الغائط أو لبلاغته نحو زبد  
أسد فانه أبلغ من شجاع (قوله واسأل القرية) قال الشيخ عبد القاهر لو وقع هذا التركيب في غير هذا  
المقام لم يقطع بالحذف لجواز أن يمر رجل بقرية فيقذف بتهلك أهلها فله أن يقول لصاحبه وأعطا  
مذكراته أو لنفسه منعظا ومعبرا أسأل القرية عن أهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال أسأل الأرض من  
شئ أنهارك وغرس أشجارك وجنى ثمارك (قوله أي هل القرية) أي ضرورة ان المقصود سؤال أهل  
القرية لا سؤال نفس القرية وان كان الله تعالى قادرا على انطاق الجنركن أيضا وقد يقال بمحمل أن  
المراد بالقرية أهلها من باب اطلاق المحل على الحال فلا يكون فيه نقصان (قوله وقرب صدق تعريف  
الخ) هو البناء للمفعول وقوله بانه أي الحال والشان ومحملة أنه مجوز باللفظ أي تعدي به عن موضوعه

واسأل القرية) أي أهل القرية وقرب صدق تعريف المجاز على ما ذكر بانه استعمل في مثل النمل في نمل النمل فيكون  
رسؤال القرية في سؤال أهلها (والجواز بالنقل كالفاعل)







وعلى ذلك يحمل قول من يقول انه يقتضي التكرار (والامر بايجاد الفعل امر بهر بما لا يتم الفعل الا به كالأمر بالصلاة أمر بالطهارة المؤدية اليها) فان الصلاة لا تصح بدونها (واذا قيل) بالبناء للمفعول أي المأمور (يخرج المأمور عن العهدة) أي عهدة الامر بتصنيف الفعل بالاجزاء (التي يدخل في الامر) والنهي وما لا يدخل (هذه ترجمة) (يدخل في خطاب الله تعالى المؤمنين) (١٥)

وتباني الكلام في الكفار (والسأهي) والصمعي والمجنون غير داخلين في الخطاب لا تنفاء التكليف عنهم ويؤمر السأهي بعد ذهاب السهو عنه بجبر خلل السهو كقضاء ما فات من الصلاة وضمان ما تلفه من المال (والكفار) مخاطبون بفروع الشرائع وبما لا تصح الا به وهو الاسلام لقوله تعالى فما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين) وفائدة خطابهم بانعقادهم عليها اذ لا يصح منهم في حال الكفر لتوقفها على النية للتوقف على الاسلام ولا يؤخذون بها بعد الاسلام ترغيبا فيه (والامر بالشئ) نهى عن ضده والنهي عن الشئ امر بضده فاذا قال له اسكن كان ناهيا له عن التحرك او لا تحرك كان امرا له بالسكون (والنهي) استدعاء أي طلب الترك بالقول من هو دونه على سبيل الوجوب على وزن ما تقدم في هذا الامر يدل النهي المطلق شرعا على فساد النهي عن معنى العبادات

موسع او فور او راجع عمل به (قوله وعلى ذلك يحمل الخ) وجهه ان من قال انه يقتضي التكرار وجب ان يستوعب المأمور بالطلب بما يمكنه من زمان العمر كما مر ذلك متضمن للقول باقتضاء الفورية وكان الاولى للمنصف ان يقول هنا الدليل كما قاله فيما قبله فان الدليل يقتضي بدل على الفورية فيعمل به كافي الامر بالابمان (قوله وبما لا يتم الفعل الا به) وجه ذلك انه لو لم يجز لوجوه بنحو ان تركه ولو جاز تركه لم يجز ترك الواجب المتوقف عليه واللازم باطل ومن فروع المسألة كلوا اختلطت منكوحته غيرها او طلق جمعته من زوجته مثلا ثم نسبها فحرم عليه فرباها ثم ترك المحرم المأمور به من قربان الاجنبية والمطلقة لا يبرجدا الا بترك الجاز من قربان منكوحته وغير المطلقة وتصنف الفعل بالاجزاء ولا ينافي ذلك انه قد يجب الايمان بالفعل مرة أخرى لانه بأمر آخر لا بهذا الامر كمن صلى على ظن الطهارة ثم تبين تحذره (قوله الذي يدخل في الامر والنهي) أي في متعلقهما وأطلق المصدر وأراد اسم المفعول (قوله هذه ترجمة) أي مترجم ومعتبر بها عن موضوع هذا المبحث وقد ترجم لشيء زاد عليه قوله والامر بالشئ نهى عن ضده الخ (قوله المؤمنين) أراد به ما يشمل المؤمنين فقيه تغليب (قوله والسأهي) أي ولو مجرا ويدخل فيه الصبية (قوله لا تنفاء التكليف عنهم) أي فيبقى غيره من أنواع الخطاب اذ لا يثبت ذلك الا حيث ثبت هذا وما وجب في مال الصبي والمجنون كلز كلة وجبان التلف فالتخاطب به وليهما كما تخاطب صاحب البهيمة بضمان ما تلفته حيث فرط في حفظها (قوله ويؤمر السأهي الخ) أي يطلب منه لكن بخطاب جديد (قوله بجبر خلل السهو) أي الخلل الواقع في زمانه (قوله وضمان ما تلفه) أي غرم بملكه من مثل أوقية (قوله والكفار) أي وكذا الجن أيضا مكفون لكن لا يعرف تفاصيل ما كفوا به (قوله بفروع الشرائع) أي شرائع الانبياء يعني ان كفرا منه كل رسول مخاطبون بفروع شريعته (قوله ما سلككم في سقر) هذا بقوله المؤمنين يوم القيامة للكفار وهم في النار ومثل هذه الآية قوله تعالى ويهل للشركين الذين لا يؤتون الزكاة (قوله وفائدة خطابهم بها) أي مع أنها لا تصح منهم حال الكفر ولا يطالبون بها بعد الاسلام (قوله عقابهم عليها) أي على ترك الواجبات وقيل المحرمات أي زيادة على عقاب الكفر ولعل الكلام في المتفق عليه دون المختلف فيه نعم يعاقبون على ترك التقليد (قوله ولا يؤخذون) أي الكفار الأصليون (قوله ترغيبا فيه) أي لان المؤاخذه ربما تفرتهم عنه وتركها برغبتهم فيه والكلام في غير نحو الحدود والكفارات ورد الغصوب (قوله والامر بالشئ نهى عن ضده) يعني ان كلا منهما عين الآخر بمعنى أن الطلب واحد هو بالنسبة الى الشئ الأمر الى ضده نهى أو بالنسبة الى الشئ نهى والى ضده أمر وهو ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن ومن وافقه (قوله النهي المطلق) أي الذي لم يقيد بما يدل على فساد النهي عنه وعدم فساده (قوله شرعا) أي يدل بالشرع لا باللغة ولا بالعقل خلافا لراعم ذلك (قوله كصوم يوم النحر) لانه متضمن للاعراض عن ضيافة الله تعالى بلحوم الاضاحي (قوله في الاوقات المكرهة) على النهي موافقة عباد الشمس (قوله كافي بيع الحصة) كان يقول بعثك من هذه الانواب مانع عليه هذه الحصة (قوله الملاقح) كافي بيع

مواء انتهى عنها ثمنها كصلاة الحائض وصومها أو لا يمر لازم لها كصوم يوم النحر والصلاة في الاوقات المكرهة وفي المعاملات أن يرجع الى نفس العقد كافي بيع الحصة أو لا يمر داخل فيها كافي بيع الملاقح أو لا يمر خارج عنه لازم له كافي بيع درهم بدرهمين فان كان غير لازم له



كل موضوع بالماء المنسوب مثلاً كالبيع وقت نداء الجمعة لم يدل على الفساد خلافاً لما يفهمه كلام المصنف (ورداً وجب فيه الأمر بالرد له) أي: الأمر (الاباحة) كما تقدم (أو التهديد) نحو أعمالنا شتم (أو النسوة) نحو لصروا أو (١١)

هي ماني البطون من الاجنة (قوله كالوضوء بالماء الخ) فان انتهى عنه وان كان لامر خارج وهو ان لا يمل الغيرة الا انه غير لازم لموضوعه لغير الموضوع كذا ما بعده فان التفويت قد يحصل بغير البيع كالاكل (قوله والمراد به الاباحة) الجملة حال اي ترد في هذه الحالة (قوله والتسكين نحو كونوا فردة الخ) في التمثيل به إشارة الى ان المراد به ما يشمل التغيير وان كان المراد منه الاجاد بعد العدم بسرعة نحو كن فيكون (تمت) ترد صيغة الامر للامتنان نحو كلوا من امارز فسكن الله وللا كرام نحو ادخلوها بسلام وللار شاد نحو واستشهدوا شهوداً من رجالكم وللمنى نحو

ألا أمها الليل الطويل ألا انجلي • أصبح وما الاصلاح منك بأمثل والاحتقار نحو القوا ما أتم ملقون أو الخبر كحديث اذا لم نستح فاستغ ما شئت والتعجب نحو انظر كيف ضربوا لك الامثال أو التفويض نحو فاقض ما أنت قاض أو المسورة نحو فانظر ماذا ترى أو الاعتبار نحو انظروا الى غم اذا اتمر وهذا معنى قول ابن قاسم في شرحه اذ الصيغة ترد لغير اذ كرم كما هو محسوس في المطولات (قوله وأما العام) كل فيه العهد الذي كرى أي العام الذي هو أحد الأقسام المتقدم ذكرها (قوله فهو ما) أي لفظ وقوله نعم أي تناول دقبة (قوله فصاعداً) هو حال حكيف عامليها وصاحبها أي فذهب المدلول صاعداً واحتز بقوله نعم شين عن نحو زبد ورجل في الاثبات وبقوله فصاعداً عن المثني النكرة في الاثبات بقوله من غير حصر عن أسماء العدد مثل الثلاثة والاربعة والعشرة فانها تتناول أكثر من اثنين ولكن الى غاية محصورة (قوله من قوله) أي الشخص القائل (قوله والفاظه) الضمير يعود على العموم المفهوم من العام أو الضمير يعود على العام وكذا فاعلة الفاظ اليه بيانه (قوله الاسم الواحد الخ) اعترض عليه بما لو قال رجل الطلاق يلزم مني لا الله كما زبد امتك ثم كله فاقية لا يقع عليه الثلاث بل مطلقاً واحدة مع ان لفظ الطلاق من ذلك وأجاب عنه ابن عبد السلام بان هذا زعمي فنه العرف لا اللغة (قوله لفي خسر) أي في مساعيه وصرف عمره في مطالبه (قوله واسم الجمع) المراد منه اللفظ الدال على جماعة تشمل الجمع واسمه واسم الجنس الجعي نحو رب العالمين فانه اسم جمع ونحو التبرقوت وهو اسم جنس جنسي (قوله فافتلوا المشركين) ومنه والله يحب المحسنين ان الله لا يحب الكافرين فلا يطع المكذبين (قوله من دخل داري الخ) يحتمل أن تكون شرطية وان تكون موصولة ومثل الاستفهامية من عندك وقوله ملجأ في منك أخذته محتمل الوجهين المذكورين وشال الاستفهامية ما عندك (قوله رأي في الجمع) أي سواء كانت شرطية كالنال الاول في كلامه او موصولة كالنال الثاني فيما واستفهامية نحو أي الناس عندك (قوله والجزاء) أي في الجزاء أي مقامه فاندفع ما يقال كان ينبغي أن يقول والشرط لأنها مستعملة فيه لاني الجزاء لا فرق بين ان تكون غير زمانية كما قيل او زمانية نحو فاستقاموا لكم فاستقيموا لهم أي مدة استقامتهم لكم (قوله ولا في النكرات) هذا هو الرابع من ألقاظ العموم وهو نفس ان ثبت النكرة على الفصح أو جرت بمن نحو لا من رجل في الدار وظاهره في غير ذلك نحو لا رجل في الدار فيجوز أني الجنس بتمامه ويحتمل أني الواحد (قوله والعموم من صفات النطق) بمعنى المتطوق به وهو اللفظ فلا يوصف المعنى به الا مجازاً وقبل يوصف به حقيقة قبل لا يوصف المعنى بالعموم لاحقيقة ولا مجازاً (قوله وما يجري مجراه) كالتقضاء الآتي (قوله

كل خبر على التسعة الاولى والجزاء على الثانية (ولا في النكرات) نحو لا رجل في الدار (والعموم من صفات النطق) ولا يجوز دعوى للعموم في غيره من الفعل وما جرى مجراه (كان جبهه) بين الصلابة في التفسير البخلري فانه لا يتم السفر الطويل والقصد فانه انما يقع في واحد منهما وكان فضائه الشفع للجار ورواه النكائي عن الحسن

لا تصيروا (أو التسكين) نحو كونوا فردة (وأما العظم فهو ما علم شين فصاعداً) من غير حصر (من قوله) نعمت زبدا وعمر بالمعطاء وعملت جميع الناس بالبطاء أي شملتهم بوفى العام شمول (والفاظه) الموضوعه له (أو بقاء الاسم) الواحد (المعرف بالاتي واللام) نحو ان الانسان في خسر الا الدين آمنوا (واسم الجمع المعرف باللام) نحو فافتلوا المشركين (والاسماء المبهمة كمن فمن يعقل كمن دخل داري كمن من (وما قبله لا يعقل) نحو ملجأ لي منك أخذته (وأي) استفهامية أو شرطية او موصولة (في الجمع) أي من يعقل وما لم يعقل نحو أي عبيدي جاءك أحيان اليه وأي الاشياء أريدت أعطيتك (وأي في المكان) نحو أينما سكن طمأن مئتك (ومنى في الزمان) نحو متى شئت جئتك (وما في الاستفهام) نحو ما عندك (والجزاء) نحو كما تعمل تنجز به وفي نسخة والخبر يحذف الجزاء نحو عملت ما عملت (وغيره)



مرسلا فانه لا يتم كل جار لاحتمال  
 قصاعدا من غير حصر  
 نحو رجل ورجلين وثلاثة  
 رجال (والنخصيص)  
 غير بعض (الجملة) أي  
 أخرجه كإخراج المعاهد  
 من قوله تعالى فاقنوا  
 للشركين (وهو ينقسم  
 إلى متصل ومنفصل فالم متصل  
 الاستثناء) وسبأ في مثله  
 (والشرط) نحو أكرم بني  
 نعيم إن جاءك أي الجائين  
 منهم (والقييد بالصفة) نحو  
 أكرم بني نعيم الفقهاء  
 (والاستثناء أخرجه مالولا  
 دخل في الكلام) نحو جاء  
 تقوم الأزيد (وإنما يصح  
 الاستثناء بشرط أن يبقى  
 من المستثنى منه شيء) نحو  
 له على عشرة الأنسة فلو  
 قال الا عشرة لم يصح وتلزمه  
 العشرة (ومن شرطه أن  
 يكون متصلا بالكلام) فلو  
 قال جاء الفقهاء ثم قال بعد  
 يوم الأزيد لم يصح (ويجوز  
 تقديم المستثنى على المستثنى  
 منه) نحو ما قام الأزيد  
 أحد (ويجوز الاستثناء  
 من الجنس كما تقدم ومن  
 غيره) نحو جاء القوم إلا الجير  
 (والشرط) النخصيص (يجوز  
 أن يتقدم على الشرط)  
 نحو إن جاءك بنو نعيم  
 فأكرمهم (والقييد بالصفة  
 يحمل على المطلق كقوله

مرسلا) هو ما سقط منه الصحاحي كقوله \* ومهر رسل منه الصحاحي سقط \* وسبأ في أنه لا يحجج به إلا  
 فيما استثنى (قوله لا يتم كل جار) أي شريكاً أو غيره وقوله لا احتمال خصوصية في ذلك الجار أي لا توجد  
 في غيره ككونه شريكاً للبائع كما يحتمل عدم الخصوصية فقد تعارض الاحتمالان ولا مرجح فلا يثبت  
 العموم (قوله والخاص بغير العام) أي فيؤخذ حده من حده (قوله فيقال فيه) أي في حده ولا يحله  
 (قوله مالا ينشأ) ما أفعه على اللفظ أخذاً من جعله مقابلاً للعام (قوله المعاهد) بفتح الهاء أي  
 الذين عاهدتهم المسلمون أي الكفار بأشراكه أو غيره فهو مجاز مرسل من إطلاق الخاص وإرادة العام  
 (قوله وهو ينقسم) أي المخصص المفهوم من النخصيص أو الكبير يعود إلى النخصيص بمعنى المخصص  
 على سبيل الاستخدام (قوله إلى متصل) هو مالا يستقل بنفسه بل يكون متعلقاً باللفظ الذي ذكر فيه  
 العام (قوله ومنفصل) هو ما يستقل بنفسه ولا يكون متعلقاً باللفظ الذي ذكر فيه العام (قوله وسبأ في  
 مثله) نحو أكرم الفقهاء الأزيداً (قوله أي الجائين منهم) فسر به ذلك لينصغ النخصيص الذي هو  
 أخرجه البعض وإبقاء البعض (قوله والقييد بالصفة) لا فرق بين أن تكون متأخرة كمنه أو متقدمة  
 نحو أكرم فقهاء بني نعيم الفقهاء (قوله أخرجه مالولا) أي بالأول أو إحدى أخواتها رست  
 عن ذلك لظهوره فخرج نحو استثنى زيدا فلا يسمى استثناء في الأصح (قوله لم يصح) أي ما لم ينص  
 بأشياء أخر نحو قوله على عشرة الا خمسة فيلزم خمسة وكأنه قال له على عشرة الا عشرة ناقصة  
 خمسة وهو بمعنى الا خمسة (قوله متصلاً بالكلام) أي عرفاً فلا يضرب انفصاله بنفس أو تعال أو تع  
 وقيل يجوز إلى شهر وقيل إلى سنة وقيل أبداً وحكي عن سعيد بن جبير جواز تأخيره إلى أربعة أشهر  
 وعن عطاء والحسن ما لم يتم من المجلس وعن مجاهد إلى سنتين وقيل ما لم يأخذ في كلام آخر وهذا مذهب  
 شاذ لا يعمل بها ومن شرطه أيضاً أن يكون هو المستثنى منه من متكلم واحد لا أنبي بل بالنية  
 إلى الله كقوله الأهل الذمية عقب زول فاقنوا المشركين لا تبالغ من الله وإن لم يكن ذلك قرآناً (قوله  
 ويجوز تقديم المستثنى) نحو قوله

ومال الآل أحدثه ومال الامذهب الحق مذهب

ومثله أن بعضكم طوائف الآفلاتة ولرب بعضكم الأفلاتة طوائف (قوله التحجير) ومثله على أنك  
 درهم الأوباء فبليز ما ألف ناقص قيمة ثوب يرجع في بيان قيمته إليه (قوله والشرط النخصيص) يجوز  
 أن يتقدم أي ويجوز أيضاً تقديم الصفة كوقفت على محتاجي أولادي وأما تعرض له لخروجها حال  
 التقديم عن كونها صفة اصطلاحاً (قوله فيحمل المطلق الخ) أعلم أن السبب في الموضوعين مختلف إذا  
 هو في الأول القتل وفي الثاني الظهار والحكم فيهما واحد وهو وجوب الاعتاق والجماع حرمة مسكتهما  
 أي دانه وإن كان القتل في الآية خطأ ومثل ذلك فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه وقال في آية الوضوء  
 وأيديكم إلى المرافق وسكب الحكم فيهما واحد وهو وجوب الغسل في الأول وجوب المسح  
 وفي الثاني وجوب الغسل والجماع بينهما اشتراكهما في سبب حكمهما (قوله احتياطا) أي لأجل  
 احتياطنا في الخروج عن العهد لتيقن الخروج عنها بالعمل بالمقيد سواء كان التكليف في الواقع  
 بالمقيد أو بالمطلق بخلاف العمل بغير المقيد إذ قد يكون التكليف في الواقع بالمقيد فلا يحصل الخروج  
 عن العهد للأخلال بالمقيد اه سم (قوله نخصيص الكتاب بالكتاب) أي بعضه ببعض آخر  
 منصرف غلب لفظ الكتاب على القرآن في عرف الشرع (قوله ولا تنكحوا المشركات) أي الكافرات

لعله ونقهاه بنو سليل

القول في المستثنى المستثنى

مطلقا قيد باليمان في بعض المواضع كافي كفارة القتل وإطلاق في بعض المواضع كافي كفارة الظهار (فيحمل  
 المطلق على المقيد احتياطاً) ويجوز نخصيص الكتاب بالكتاب) نحو قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حص بقوله تعالى والمحصنات



من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أي عملكم (وتخصيص الكتاب بالسنة) كتخصيص قوله تعالى يوم يكف الله في أولادكم إلى آخره  
 الشامل للولد الكافر بحديث الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (وتخصيص السنة بالكتاب) كتخصيص حديث  
 الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ بقوله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاءكم من الماء فم تيمموا وإن رديت السنة  
 بالتيمم أيضا بعد نزول الآية وتخصيص السنة بالسنة كتخصيص حديث الصحيحين فيما سقت السماء الكسر بعد شهما ليس فيأدون خمسة  
 أوسقي صدقة (وتخصيص النطق بالقياس ونعني بالنطق قول الله تعالى وقول (١٣) الرسول صلى الله عليه وسلم) لأن

القياس يستند إلى نص من  
 كتاب الله أو سنة فكانه  
 التخصيص (والجمل ما يقتضيه  
 إلى البيان) نحو لا تفروا  
 فانه يحصل الظاهر  
 والخص لا يشترك القرء  
 بين الخص والظاهر  
 (والبيان أخرج الشيء من  
 حيز الاشكال إلى حيز  
 التجلي) أي الايضاح  
 والمبين هو النص (والنص  
 مما لا يحتمل الامعنى واحدا)  
 كزبداني نحو رأيت زيدا  
 (وقيل ما تأكله تزيله)  
 نحو قضيت ثلاثه أيام فانه  
 مجرد ما يزيل فهم معناه  
 (وهو مشتق من نص)  
 العروس وهو الكرمي  
 لا ارتفاعه على غيره في فهم  
 معناه من غير توقيف  
 (والظاهر ما احتمل أمرين  
 أحدهما أظهر من الآخر)  
 كالسيد في رأيت اليوم أسدا  
 فانه ظاهر في الحيوان  
 للمفرد لان المعنى الحقيقي  
 محتمل للرجل الشجاع

مطلقا وظاهرة شموله للمحسنات الكتابيات فيقتضي منع تكاثرهن وليس كذلك تخص أي قصر  
 أي على غير المحسنات الكتابيات بقوله وأولات الاحمال ٧ الخ (قوله إلى آخره) متعلق بمحذوف  
 أي واته الخ (قوله لا يقبل الله صلاة أحدكم الخ) أي فانه شامل لحالة العنبر بنحو ففقد الماء قصر على غير  
 حالة العنبر بقوله فتيمموا يفيد قبول الصلاة وصحتها مع الحديث حالة العنبر فانه يتيمم (قوله وإن رديت  
 السنة الخ) أي فهذا لا يمنع التخصيص بالآية تقدم زولا (قوله فيما سقت السماء) أي سقت السماء أي  
 السحاب أو المطر وما وافقه على غير أوزرع (قوله ونعني بالنطق الخ) مثال تخصيص قوله تعالى  
 بالقياس والزانية والزاني فانه يخص منها الأمة فعليها نصف ذلك بقوله فإذا أحسن الخ والعبد بالقياس  
 على الأمة في النصف أيضا ومثال تخصيص قول الرسول صلى الله عليه وسلم بالقياس قوله في الواجد أي ماله  
 محمل عرضه وعقوبته وهذا في غير الولد مع ولده أما هو فليس له لا يحل الخ قياسا على علم قول أف الثابت  
 بقوله تعالى فلا تقل لها أف بالاولي (قوله والجمل) مما أخذ من الجمل وهو الاختلاف (قوله فانه يحتمل  
 الخ) أي ولا فرقة تدل على أحدهما وقد حله الإمام الشافعي رضي الله عنه على الاطهار لما قام عنده  
 فقوله ما يقتضي إلى البيان أي يكون معنى حيز الاشكال بأن يكون محتملا للزاد وغيره على السواء  
 (قوله والبيان أخرج الشيء من حيز الاشكال أي من حال اشكاله  
 وعدم فهم معناه ونحو ذلك الصنف عن الجمل بالحيز لوضوحه وشهرته والجماز للشهور ونحو ذلك كره في  
 الحدوث لانه محال حقيقة (قوله كزبداني نحو رأيت زيدا) فيه نظر فان بعضهم جوز المجاز في الاعلام  
 وإن لم تستر بصفة (قوله تزيله) أي يحصل بمجرد زوله وسماحه فهو كونه مع التزيل كأنه هو  
 (قوله وهو مشتق) أي مأخوذ وليس المراد الاشتقاق النحوي (قوله منه) بكسر الميم وهو  
 منفعة (قوله وهو) أي المنفعة وذكر باعتبار الخبر (قوله الكرمي) أي الذي تنص العروس  
 عليه أي ترفع لتظهر الناظرين (قوله أظهر من الآخر) أي لكونه الموضوع لاول لقبه المعروف  
 بالاستعمال فيه (قوله سعى مؤولا) فالظاهر هو المستعمل في أظهر معنيته والمؤول هو المستعمل في  
 مرجوحهما (قوله منه) أي من الظاهر المؤول بالدليل (قوله ترجية) أي مترجم وهو معبر بها عن موضوع  
 هذا البحث (قوله صاحب الشريعة) هو محمد صلى الله عليه وسلم لانه بلغها فتضاف اليه وليس المراد به الله  
 وإن كان هو صاحب الحقيق لها لعدم صحة ارادته هنا (قوله لا يخلو الخ) كراهة أن فعله يخلو  
 لا يكون محرما ولا مكروها ولا خلاف الاول أي بالنسبة له (قوله لا فند بطلب منه فعل ما هو  
 مكروه فثبت فكله أما أن يكون واجبا أو مندوبا أو مباحا لا يؤدي إلى ما ذكر (قوله على وجه  
 القرية) أي وصف هو كونه قرية وطاعة المكلف للتفسير كافي الحاشية ولا يخلو حيث تدعى الوجوب

بدله فان حمل اللفظ على المعنى الآخر يسمى مؤولا وانما يؤول بالدليل كقَالَ (وبؤول الظاهر بالدليل ويسمى ظاهرا بالدليل) أي  
 كما يسمى مؤولا منه قوله تعالى والسماء بيننا وبينكم فجمع بين ظاهره وجعل يد وذلك محال في حق الله تعالى فصيرف إلى معنى القوة بالدليل  
 العقلي القاطع (الافعال) هذه ترجية (فعل صاحب الشريعة) يعني النبي صلى الله عليه وسلم (لا يخلو الخ) لا يكون  
 على وجه القرية والطاعة أولا يكون فان كان على وجه القرية والطاعة (فان دل دليل على الاختصاص به بحمل على  
 الاختصاص



كز يلا في الشكاح على أربع نسوة وان لم يدل دليل لا يخص به لان الله تعالى قال لقد كان لكم في رسول الله أسوة فيعمل على  
الوجوب عند بعض أصحابنا في حقه وحققا لانه الاحوط ومن أصحابنا من قال يحمل على الذنب لانه المتحقق بعد الطلب (ومنهم من  
قال بنوقف فيه) لتعارض الأدلة في ذلك (٨٤) فان كان محمداً وجهه غير وجه القرينة والطاعة فيحمل على

أو الذنب (قوله كز يلا في الشكاح) وبمثله الوصال في العباد فهو من الخصومات (قوله على أربع  
نسوة) قيل وسائر الأنبياء كان لهم الزيادة على الأربع أيضاً والشكاح وان كان مباهاً والكلام فيها  
هو محمداً وجهه الطاعة فقد يكون مندوباً وواجباً بل هو في حقه عباداً مطلقاً (قوله وان لم  
يدل) نحو فصل ربك وانحر وكنهجده (قوله أسوة حسنة) أي خصلة حسنة  
من حقه ان يؤتى بها وهو محمداً في نفسه قدوة بحسن التأسي به (قوله فيحمل على  
الوجوب) محله ان لم تعلم صفته فان علمت صفته من وجوب أو ذنب أو أباح فانه مثله كقوله  
هذا واجب أو قوله هذا الفعل مسار كذا في حكمه المعلوم (قوله لانه الاحوط) أي الحمل على  
الوجوب أحوط في الخروج من عهدة الطلب (قوله لانه المتحقق) بوزن اسم المفعول أي المتحقق  
(قوله بنوقف فيه) فلا يجزم بوجوب ولا ذنب (قوله لتعارض الأدلة) أي ولا مرجح فينوقف إلى  
ظهوره (قوله غير وجه القرينة) بان كان محمداً كالقيام والنعوذ والاكل والشرب (قوله على  
الاباحة) لان فعله لا يكون مكرراً والشرف المانع من ارتكاب المكروه ولا يحرم لعصمه والاصل عدم  
الوجوب والندب غني عن الاباحة (قوله أي كقوله) في الدلالة على حقيقة ذلك القول والافعال انه  
ليس نفس قوله نعم يستثنى منه اقراره على قول علم منه انه متمسك به مستبصر على انكاره وانكاره  
في الحال كعلمه بانه يعلم منه ذلك وبانه لا ينفع في الحال (قوله من أحد) أي ولو غير مكلف لانه لو كان ممنوعاً  
منه لم ينعى عليه من تمسكه من قول ذلك أو فعله أي ولو كان ذلك الاحد كافراً (قوله مثال ذلك) هو منسب  
على ترتيب اللفظ (قوله سلب القبيل) هو ثبانه وفرضه وسلاحه وغير ذلك مما يتبع في الفروع (قوله وما  
فعل أي والنسب والقول أو الفعل الذي الخ وقوله في رقبته أي زمان حياته (قوله في وقت غيبته) متعلق  
بحلف (قوله لما رأى الاكل خيراً) أي فيستفاد منه جواز الحلف بل نذبه بعد الحلف اذا كان خيراً (قوله  
في الاطعمة) أي الذي رواه مسلم في حكم الاطعمة أو في باب الاطعمة (قوله فعناء) أي حقيقته وقوله  
لغة أي في اللغة أو حال كونه لغة أي معدوداً للمعنى ثابته أم لا في محل آخر والحق انه في اللغة يطلق  
عليها ما قيل على سبيل الحقيقة فيكون متمسكاً وقيل حقيقة في الأول مجاز في الثاني وقيل بالعكس والكلافة  
اللازمة (قوله وحده شرعاً) أي حده النسخ بمعنى النسخ ففيه استخدام والضمير يعود على النسخ  
المفهوم من النسخ وقوله الخطاب أي اللفظ (قوله المتقدم) أي في الورد إلى المكلفين على الخطاب الدال  
على الرفع (قوله على وجه) أي مع وجهه وحال وهو حال من ضمير الدال (قوله لولاه لكان ثابتاً) أي  
لولا ذلك الخطاب الدال لكان الحكم ثابتاً بالجملة صفت وجوه العائد محققاً أي معه (قوله مع تراخيه عنه)  
حال من فاعل الدال أي حال كونه مصاحباً لتراخيه عنه أي عن ذلك الحكم ثابته بالخطاب المتقدم  
(قوله بالفعل) أي بفعل التكليف بالمعنى الشامل لفعل لسانه وقلبه (قوله أي عدم التكليف بشي) أي  
رفع هذا عدم التكليف بشي لا يسمى نسخاً لانه ليس ثابتاً بخطاب بل بأن الأصل براءة الذمة وعدم  
التعلق (قوله ما لو كان الخ) كالأئمة ولو مصدرية أو بالعكس (قوله فانه) أي الخطاب المذكور (قوله

الاباحة) كالاكل والشرب  
في حقه وحققا (أو اقراراً)  
صاحب الشريعة على  
القول من أحد (هو قول  
صاحب الشريعة) أي  
كقوله (أو اقراره على  
الفعل من أحد) كقوله  
لانه معصوم عن ان يقر  
أحدًا على منكر مثله  
فك اقراره صلى الله عليه  
وسلم أبابكر على قوله  
باعتطاء سلب القبيل لقائله  
واقراره خالد بن الوليد على  
أكل الضب متفق عليهما  
(أو بفعل في وقت) مثله  
(أو غير مجليه وعلم به ولم  
يخبره بحكمه) محكم ما  
فعل في مجليه كقوله مجلب  
بأن بكر رضى الله عنه أنه  
لا يأكل كل الطعام في وقت  
غيبته ثم أكل لما رأى ألاكل  
خيراً كما يؤخذ من حديث  
مسلم في الاطعمة (أو ما  
النسخ فعناء) لغة (الأزالة  
يقال نسخت الشمس الظل  
لذا زالت) ورفعت بانسائها  
(وقيل معناه النقل من  
قولهم نسخت ما في الكتاب  
لذا نقله بأشكال كتابه  
وحدته) شرعاً (الخطاب الدال  
لأن ثابتاً مع تراخيه عنه)  
بقرينة ثابت بالخطاب رفع الحكم الثابت بالبراءة الأصلية أي عدم التكليف بشي وبقولنا بخطاب الأخوذ من كلامه الرفع بالموت والجنون  
وقوله على وجه الخ ما لو كان الخطاب الأول مغيثاً بزيادة أو مغللاً بمعنى وصرح بالخطاب الثاني بمقتضى ذلك فانه لا يسمى ناسخاً للأول

مثاله  
لأن ثابتاً مع تراخيه عنه  
بقرينة ثابت بالخطاب رفع الحكم الثابت بالبراءة الأصلية أي عدم التكليف بشي وبقولنا بخطاب الأخوذ من كلامه الرفع بالموت والجنون  
وقوله على وجه الخ ما لو كان الخطاب الأول مغيثاً بزيادة أو مغللاً بمعنى وصرح بالخطاب الثاني بمقتضى ذلك فانه لا يسمى ناسخاً للأول



① له بالبراء ای رفع (۶) له بوضو یا وضو یا لا زواجهم (۴) له صفه مقدره

من قوله تعالى اذ انودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وذروا البيع <sup>في وقتها</sup> فتحرّم البيع <sup>في وقتها</sup> مغبيا بانقضاء الجمعة فلا يقال ان قوله تعالى فاذا قضيت <sup>في وقتها</sup>  
 الصلاة فانتشروا في الارض وانتعوا امن <sup>في وقتها</sup> فيل الله ناشخ <sup>في وقتها</sup> للاول بل بين غايه التحريم <sup>في وقتها</sup> وكذا قوله تعالى وحرم عليكم <sup>في وقتها</sup> صيد البر ما دمتم حرما لا يقبل <sup>في وقتها</sup>  
 نسخه قوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا لان التحريم <sup>في وقتها</sup> للأحرام وقد زال وخرج بقوله مع زاحيه عنه ما اتصل <sup>في وقتها</sup> بالخطاب من صفة او شرط او استثناء <sup>في وقتها</sup>  
 (و يجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم) نحو الميخ والشبغة اذا زنيا فارجوها <sup>في وقتها</sup> البتة <sup>في وقتها</sup> (١٥) قال عمر رضي الله عنه كان قد

قَرَأَهَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ

وغيره وقلر جمر سول الله

صلى الله عليه وسلم المحسنين

متفق عليه وهما المراد

بالشيخ والشيخة (ونسخ

الحكيم وبقاء الرقيم) نحمو

وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ

وَيَسْرُونَ أَزْوَاجًا مُّحْضًى

لازواجهم متاعاً الى الحول

الذي هو مواعيد  
ليخ يا به يترخص بانفسه

اربعه عشر و عشرين

(ونسخ الامرین معا) نحو

حديث مسلم عن عائشة

كان فيها أنزل عشر رضعان

معلومات بحر من فني حسن

خمس معلومات بحر من

وینقسم النسخ الى بدل

والی غیر بدلی (الاول کافی

سبح استقبال بيت المقدس

بإستقبال الكعبة وسيأتي

والكلاني كما في قوله تعالى اذا

ناجِئِمْ الرِّسُولَ فَقَدَّمُوا

من مدي نحو اكم صدقة

(والی ماہر و غلط) کفر

التخدير بان صور مضان

والقدوة إلى نعتن الصوم

فَقَالَ تَعَالَى رُءُوسِ الَّذِينَ

يُطَبِّقُونَهُ فَلَئِمَةٌ إِلَى قَوْلِهِ

روايات في الدين ابي صوفى  
رون يغبوا ما بين بقوله

سنة رَأَيْتِ الْمَصَابِرَ (ونسخ)

سالى فوك و جهك خطر

نسخ الكتاب بالسنة

مثاله) أى منال الخطاب الأول الملقب أو المعلل الذى صرح بالخطاب الثانى بمقتضى غايته أو علقته (قوله  
اذنودى) أى اذن الاذان الواقع عند المنبر وقوله فاسمعوا أى امضوا بسكينة نعم ان توقف الادراك  
الواجب على نحو الاعتدال ونحو المقدور اه سم (قوله الى ذكر الله) أى الخطبة وقيل الصلاة (قوله وذروا  
البيع) أى اتركوا المعاملة ببيع أو رهن أو اجارة فهو محارم من اطلاق الخاص وإرادة العام (قوله  
صيد البر) الاضافة على معنى فى (قوله مادمن حراماً) أى تحريمين (قوله ما نصل بالخطاب) كما لو قيل الا  
أهل الذمة عقيب قوله افتكوا المشركين أو قيل غير الذميين أو قيل ان لم يكونوا ذميين (قوله ويجوز نسخ  
الرسم) أى لفظ القرآن أى دفع وجوب اعتقاد قرآنيته وخاصة قرآنيته كحرمة مس الحديث وقراءة  
الجنب (قوله البتة) بقطع الهزة سماعاً والمدا كان ينلى فى القرآن فى سورة الاحزاب الشيخ والشيخبة  
اذان يافار تجوها البتة نكالا من الله والله عزير حكيم (قوله وقد رجم الله المحسنين) أى  
أمر برجمهما (قوله وهدية) وهو بالنصب مفعول لفعل محذوف أى بوصون وصف لازواجهما والجملة خبر  
المبتدأ وفى قراءة سبعة وهدية بالرفع مبتدأ ثانٍ والمسوخ للابتداء بالنسبة بوضعية مقترنة أى من الأزواج  
وقوله لازواجهما خبره والجملة خبر المبتدأ الأول وقوله متاعاً مفعول مطلق بعامل محذوف أى يتبعوه من  
متاعاً أى متبعوا وهما الآية منسوخة بآية أربعة أشهر وعشر الأخرها فى النزول وان تقدمت فى التلاوة  
(قوله عشر رضعات) اللفظ الذى كان أولاً غير رضعات معلومات بحكم من فنسخت هذه لفظاً وحكماً  
بقوله خمس معلومات بحكم من ثم نسخت لفظاً لاحكاماً وتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبلها بقرأ  
من القرآن أى بقرؤهن من لم يعلم النسخ (قوله معلومات) إشارة الى اشتراط يتقنها حتى لا يثبت التحريم  
بالنسخ (قوله النسخ الى بدل) أى ويجوز النسخ الى بدل للنسوخ وضمن النسخ معنى الانتقال فعدها  
بألى هذا فما يأتى (قوله كفى نسخ استقبال بيت المقدس) أى النابى بالسنة الفعلية (قوله فقدموا بين  
يدى نحوكم صدقة) ومعناه وجوب تقديم الصدقة على مناجاته صلى الله عليه وسلم وهذا نسخ بقوله  
أأسئلكم ان تقدموا أى أخفتم الفقر من تقديم الصدقة وهذا ان اتصل بمقرئه تلاوة لم يتصل به نزولاً  
وهذا النسخ بخ غير بدل وقال بعضهم ان النسخ لا يكون الا الى بدل وهو هنا النسخ فيسبب التصديق  
قبل مناجاته صلى الله عليه وسلم (قوله والى ما هو أغلظ) أى الى حكم أغلظ أى أشق من المنسوخ (قوله  
والفدية) هى محمد أو مدان على الخلاف (قوله بطبقونه) أى الصوم ان أفطروا وقيل ان الآية محكمة والمغنى  
لا يطبقونه وهم الشيخ الهرم والزمن ونحوها (قوله بقلوباً متين) أى من الكفار ومعنى الآية انه يجب  
ثبات الواحد للعشرة منهم وهذا نسخ بقوله الآن خفف الله عنكم الآية فوجب ثبات الواحد لل اثنين  
(قوله ويجوز نسخ الكتاب) أى ويجوز نسخ الحكم بالكتاب وكذا يقال فيما بعده  
(قوله فى حديث الصحيحين) فانه صلى الله عليه وسلم استقبله فى الصلاة ستة عشر شهراً (قوله فو  
رحمك) أى اصيرفه شطر المسجد الحرام الى جهة الكعبة (قوله نحو حديث مسلم) أى فهو

عالي فمن شهد منكم الشهر فليصمه (والى ما هو اخص) كنسخ قوله تعالى ان يكن منكم عشرة من  
عالي فان يكن منكم مائة صاموا يغفر الله لهم (و يجوز نسخ الكتاب بالكتاب) كما تقدم في آتي  
سنة بالكتاب) كما تقدم في استقبال بيت المقدس الثاني بالسنة الفعلية في حديث الصحيحين بقوله  
لشاهد الحرام والسنة نحو حديث مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزورها وسكت

ای یومونا و صیہ

2



وقد قيل يجوز له بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقر بين مع حديث الترمذي وغيره لا وصية لوارث واعتراض بانه خبر آحاد وسبأى انه لا ينسخ المتواتر بالا حذوف في نسخة ولا يجوز نسخ الكتاب بالسنة بخلاف تخصيصه بها كما تقدم لان التخصيص اهلون من النسخ (ويجوز نسخ المتواتر ونسخ الآحاد بالا حاد والمتواتر ولا يجوز نسخ المتواتر) كالقرآن (بالر حاد) لانه دونه في القوة (١٦) والراجح جواز ذلك لان محل النسخ هو الحكم والكلاية عليه بالمتواتر طنية كالا حاد

فصل في التعارض

(اذا تعارض نطقان فلا يغلب على الاخر ان يكونا عامين او خاصين او احدهما عاما والاخر خاصا وكل واحد منهما عاما من وجه وخاصا من وجه فان كانا عامين فان أمكن الجمع بينهما يجمع) يحمل كل منهما على حال مثاله حديث شريك الشهود الذي يشهد قبل ان يستشهد وحديث خبر الشهود الذي يشهد قبل ان يستشهد يحمل الاول على ما اذا كان من جملة الشهادات عاما بها والثاني على ما اذا لم يكن عاما بها والثاني رواه مسلم بلفظ الاخيركم بخبر الشهود الذي يأتي بشهادته قبل ان يسأله والاول متفق على معناه في حديث خبركم قرني ثم الذين يلوهم الى قوله ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل ان يستشهدوا (فان لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيهما ان لم يعلم التاريخ) الى ان يظهر مرجح احدهما مثله قوله تعالى او مملكت ابائكم وقوله

نسخ لمنع الرجال من زجارة القبور تحريما او كراهة الى ندها واختلفوا في زجارة النساء والمرجح عندنا كراهتها (قوله وقد قيل يجوز له) لقوله تعالى واتركنا اليك الذمكر لتبين للناس ما نزل اليهم وما ينطق عن الهوى وقيل بمنعه لقوله قل ما يكون لي ان ابذله من تلقاء نفسي والنسخ بالسنة تبديل منه (قوله اذا حضر احدكم الموت) اي حضره استجابا وظهرت فيه امارات الموت وقوله ان ترك خيرا اي مالا وقوله الوصية للوالدين نائب الفاعل وذكره للفصل او لانه مجازي التانيث (قوله واعتراض بانه) اي حديث الترمذي اي فيمنع نسخ الآية المذكورة بالحديث المذكور فلا يصح التمثيل به والجواب سبأى اي ايضا ان الصحيح جواز نسخ المتواتر بالا حاد لان محل النسخ الحكم ودلالة المتواتر كالقرآن عليه طنية (قوله بالسنة) اي آحادا ومتواترة (قوله لان التخصيص اهلون من النسخ) لان النسخ رفع الحكم بالكلية بخلاف التخصيص كمناله بوصيكم الله في اولادكم مع حديث لا يرث المسلم الكافرو ولا الكافر المسلم (قوله لانه دونه في القوة) انه الاول قطعي والثاني مظنون فلا يرفع به (قوله كالا حاد) اي فان دلالة على الحكم طنية بلا كلام فلم يرفع بالظن الا ظني نعم يقطع بالحكم لفرأين مشاهدة من المنقول عنه او متواترة نقلت اليها فتواتر افيديني امتناع النسخ بالا حاد فيستثنى هذا من جميع الجواز اخذ من التعليل والله اعلم

فصل في التعارض

وهو التوارد بين معنيين مختلفين على محل واحد وكما صله ان يدل كل من الدليلين على جميع ما دل عليه الاخر او على بعضه (قوله نطقان) اي قولان طنيين بان تأتي كل منهما الاخر كلياً او جزئياً (قوله فلو غلب) اي حالهما من احداً موارر بعه (قوله عامين) اي منسار بين في العموم بان يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الاخر (قوله على حال) اي مغايرة لما حمل عليه الاخر وان أمكن الترجيح بان وجد مرجح احدهما على الاخر فالجمع مقدم وهو الاصح لان فيه عملاً بهما (قوله مثاله) اي المذكور من العامين الذين أمكن الجمع بينهما (قوله حديث الخ) بترك تنوينه لضافته لما بعده وضافة بيانية او من اضافة الاعم للاخص وبالتنوين على ابدال ما بعده منه (قوله قبل ان يستشهد) اي تطلب منه الشهادة (قوله حمل الاول الخ) هذه الحمل غير صحيح عندنا لعدم قبول شهادة المبادر عندنا ولو مع عدم علم من له الشهادة بل محله ان يعلمه ليدعي ويستشهد به فيشهد نعم الاول محمول عندنا على غير شهادة الحسبة والثاني رواه مسلم بين به ان الحديثين المعمل بهما مرويان بالمعنى متفق على معناه اي بين اهل الحديث (قوله قرني) هم اصحابه بل الثاني التابعون والثالث تابعوهم (قوله ثم يكون بعدهم) لا يخفى ظهور السياق في ذم القوم المذكورين فيثبت المطلوب من الاخير بقوله لا يرث ان شهادة الزور افسح وأغلظ لعل هذا على المبالغة (قوله يتوقف) اي وجوب بافهماعن العمل في الورد عن السارح (قوله لانه أحوط) اي من الحمل الذي هو مقتضى الاول اذ العمل به يخلص عن المحذور بقينا بخلاف العمل بالحمل لاحتمال المحذور فيقع فيه ولذا قال سعيدنا عثمان رضي الله عنه اختلفت ابيرو حرمتهما ٢٠ بانه يتوقف في ذلك لكن الفقهاء رجحو التحريم بدليل منفصل وهو ان الاصل في الابضاع التحريم فهو أحوط (قوله فان علم التاريخ) اي واما ان يعلم تاريخهما في الورد

تعالى وان يجمعوا بين الاختين فالاول يجوز ذلك بملك السمين والثاني يحرم ذلك فراجع التحريم لانه أحوط خبر (فان علم التاريخ) نسخ (المتقدم بالتأخر) كما في آيتي عدة الوفاة وآيتي المصاهرة وقد تقدمت الاربع (وكذلك ان كانا خاصين) اي فان أمكن الجمع بينهما يجمع كما في حديث انه يتوضأ ويغتسل رجله وهذا مشهور في الصحيحين وغيرهما وحديث انه توضأ ورض الماء على قدميه وكما في التعلين روله أنسائي والبيهقي وغيرهما يجمع بينهما بان الرثر في حال التحديد كافي بعض الطرق ان هذا يبرأ تارك فامع



وضوء من لم يحدث فان لم يمكن الجمع بينهما لم يعلم النار في ثبوتها الى ظهور مرجح لاحدهما مثله ما جاء انه <sup>نطقان</sup> <sup>نطقان</sup> قيل عما يحل للرجل من امراته وهي حائض فقال ما فوق الازار رواه ابو داود وجاء انه قال اصنعوا كل شيء الا السكاح اي الوطء رواه مسلم ومن جلته الوطء فيما فوق الازار فتعلم صافيه فراجع بعضهم التحريم احتياطاً (١٧) وبعضهم الخلل لانه الاصل في النكوحه وان علم النار بنسخ التقديم بالتأخير كما تقدم في حديثه بارة القبور (وان كان احدهما عاماً والآخر خاصاً فيخص العام بالخاص) كتنخيص حديث الصحيحين فيها صفت السماء العشر بحديثها ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة كما تقدم (وان كان كل واحد منهما عاماً من وجهه وخاصاً من وجهه فيخص عموم كل واحدٍ منهما بخصوص الآخر) ان يمكن ذلك مثله حديث أبي داود وغيره اذا بلغ أماً، قتلين فإنه لا ينجس مع حديث ابن ماجه وغيره أماً لا ينجسه شيء الا ما غلب على ربه وطعمه ولونه فالأول خاص بالقتلين عام في التغير وغيره والثاني خاص في التغير عام في القتلين ولو لماتوا فخص عموم الأول بخصوص الثاني حتى يحكم بأن ماء القتلين ينجس بالتغير وخص عموم الثاني بخصوص الأول حتى يحكم بأن ما دون القتلين ينجس وان لم يتغير فان لم يكن مخصوص عموم كل منهما بخصوص الآخر احتجيج الى

تخير الناظر بينهما في العمل ان تعذر الجمع بينهما كما هو الغرض وتعدر النار في بينهما بان يساء بامن كل وجه (قوله وضوء من لم يحدث) والمقصود التمسك لما كان الجمع فلا ينافي ان الشافعية لا يكتفون بالرش في وضوء النجس يدوي يمكن تصحيحه بحمل الرش على الغسل الخفيف الذي يشبه الرش أو حمل التعلين على الخفيفين يصدق الرش على أغلاهما بالرش على القديمين وهما في التعلين ويكون المراد بقوله في بعض الطرق هذا وضوء من لم يحدث أي لم يحدث حديثاً كبراً أي لم يحدث (قوله ولم يعلم النار) بان لم يعلم بينهما تقارن ولا تأخر في الورد (قوله الى ظهور مرجح) فان تعذر الترجيح لتساويهما من كل وجه خفف بينهما (قوله مثله) أي مثال عدم امكان الجمع (قوله ما فوق الازار) أي من بدنها كبطنها وصيرها أي في محل الاستمتاع بهذا كله (قوله اصنعوا الخ) أي بالمرأه الحائض وهذا الامر للأباحت (قوله ومن جلته) أي من جلة أفراد الوطء الوطء فيما فوق الازار فالحديث الأول يجوز وهذا يحرمه (قوله فتعلم صافيه) أي ولم يمكن الجمع ولم يعلم النار في فتتوقف عن العمل بواحد منهما الى ظهور المرجح وهو الاحتياط عند بعض وامالة الخلل عند بعض (قوله لانه الاصل الخ) أي فيستحب عند الشك في التحريم وما ذكره الشارح من الخلاف شهومته فان ما فوق الازار يجوز الاستمتاع به باتفاق العلماء قال النووي في شرح مسلم بل حكى جماعة كنبه الأجماع عليه نعم التعارض في الحديثين المذكورين في الاستمتاع بغير الوطء فيها تحت الازار فان الأول يخرج مطلقاً فيجوز به فرجع بعضهم كالشافعي مخرجاً به احتياطاً وبعضهم كأبي حنيفة حله لانه الاصل في النكوحه كذا في الحاشية (قوله فيما صفت السماء) هو شاميل لخمس أوسق ولما دونها والمراد من السماء المطر أو السحاب أو الفلك وقوله العشر أي يجب اخراج عشر ما يحصل منه للفقرات فيقتصر هذا الحديث على خمسة أوسق ويخرج ما دونها عن حكمه (قوله عاماً من وجهه) أي باعتبار التعارض به سواء تهاوتا في الورد أو تأخر أحدهما عن الآخر (قوله مثله) أي مثال كون كل منهما عاماً من وجهه وخاصاً من وجهه (قوله الا ما غلب) أي لو طعمه أو لونه على نظيره من ربه أي الماء فالوكلو في الحديثين بمعنى أو (قوله حتى يحكم) بالرفع على ان حتى ابتدائية والنصب بأن مقترنة بعدها وكذا يقال في الثاني (قوله فان لم يمكن تخمين الخ) أي بأن لم يندفع التعارض بينهما احتجيج في العمل بأحدهما فيما تعارض فيه الى الترجيح بينهما سواء نظرنا في الورد أو تأخر أحدهما عن الآخر (قوله من بدل دينه الخ) بأن انتقل عنه الى الكفر والمراد من الدين الاسلام ويمكن ارادة الأعم فبدل فيه يهودي تنصراً أو بالعكس فإنه لا يقبل منه الا الاسلام (قوله فافعلوه) أي بعد استتانه وجوبه ان لم يتب (قوله والراجع انها تقتل) أي عملاً بالحديث الأول وزججه حاله والفرضه على ذلك أن المقصود بالنهي حفظاً حتى الغائبين في الأول على عموميه وخص الثاني بالحر يانتم تحصل أن المرتدة تقتل قياساً لقتلها بالكفر بعد الايمان على قولها بالزنا بعد الاحسان (قوله وأما الاجماع) بطلن في اللغة على تكنيين أحدهما التزم والثاني الاتفاق فعلى الأول يصح إطلاقه على الواحد بخلاف الثاني لان الاتفاق لا يسند الا لمتعدد (قوله فهو اتفاق الخ) أي اصطلاحاً والمراد من اتفاقهم اشفاقهم كسفي اعتقاد الحكم

( ٣ - ورفات )

الترجيح بينهما فيما تعارض فيه كمناله حديث البخاري من يخل بينهما فقتله وحديث الصحيحين انه <sup>نطقان</sup> <sup>نطقان</sup> نهى عن قتل النساء والأول عام في الرجال والنساء خاص باهل الردة والثاني خاص في النساء عام في الحر يانتم المرتدة فتعلم صافيه المرتدة هل تقتل أم لا والراجع انها تقتل (وأما الاجماع فهو اتفاق علماء اهل العصر على حكم الخلدية) فلا يعتبر



وقافي العوام لهم (ونعني بالعلماء الفقهاء) فلا يعتبر موافقة الاصوليين لهم (ونعني بالحادثة الحادثة الشرعية) لأنها محل نظر الفقهاء بخلاف  
الفقهاء المتأخرين (١٨) اللغة (واجماع هذه الأمة حجة دون غيرها لقوله لا تجمع أمي على ضلالة)

رواه الترمذي وغيره  
(والشرع ورد بعصمة هذه  
الامة) لهذا الحديث ونحوه  
(والاجماع حجة على  
العصر الثاني) ومن بعده  
(وفي أي عصر كان) من  
غير الصحابة ومن بعدهم  
(ولا يشترط في حجة  
انقراض العصر) بأن  
يموت أهل على الصحيح  
لسكون أهل أدلة الحجة  
عنه وقيل يشترط لجواز  
أن يطرأ بعضهم ما يخالف  
اجتهاده فيرجع عنه واجيب  
بأنه لا يجوز الرجوع  
باجماعهم عليه (فإن قلنا  
إن انقراض العصر شرط  
يعتبر) في انعقاد الاجماع  
(فولم يولد في حياتهم  
وتفقده وصار من أهل  
الاجتهاد) ولهم على هذا  
القول (أن يرجعوا عن  
ذلك الحكم) الذي أدى  
اجتهادهم اليه (والاجماع  
يصح بقولهم وبفعلهم)  
كان يقولوا بجواز شيء أو  
يفعلوه فبدل فعلهم له على  
جوازهم لعصمتهم كما تقدم  
(وبقول البعض وبفعل  
البعض) وانتشار ذلك القول  
أو الفعل وسكون الباقيين  
عليه (وتسمى ذلك بالاجماع  
المكوني) (وقوله الواحد من الصحابة ليس حجة على القول الجديد)

الدال عليه قولهم أو فعلهم أو تقريرهم من هذه الامور او بعضها الحادثة أي الخصلة التي من شأنها أن  
تحدث وتوجد من قول أو فعل أو غيرهما (قوله العوام) هم غير العلماء وعلمه بعضهم بأنهم ليسوا من أهل  
الاجتهاد فلا عبرة بقولهم كالصبي والمجنون (قوله الفقهاء) وهم المجتهدون (قوله الشرعية) أي المنسوبة  
إلى الشرع لاخذ حكمها منه ولو بطريق القياس (قوله فيها) أي في شأنها وبسببها أو عليها أي على  
حكمها وقد تبحث في كلامه بأنه يقتضي أنه إذا لم يوجد إلا ثلاثة فاجماعهم معتبر بخلاف ما إذا كانوا ألفا  
وأجمعوا إلا واحدا فإنه لا يعتبر (قوله حجة) أي فيجب الأخذ به (قوله دون غيرها) فلا يكون حجة في  
حق أحد من هذه الأمة وقيل أنه حجة بناء على أن شرعهم شرع لنا (قوله على ضلالة) أي باطل والمعنى أنه  
لا يقع اجتماعهم على الباطل لا بعدا ولا خطأ فتنى للضلالة عن اجتماعهم مستلزم أنه حق فيكون حجة  
وإضافة الامة اليه يشعر باخراج غيرهم عن هذا الحكم والشرع أي ما جاء به من قوله ورد بعصمة  
هذه الامة أي من الاجتهاد على باطل أي كل على ذلك والمراد بها من محتج بانفاقهم (قوله على العصر  
الثاني) أي على أهلها والمراد بكونه حجة على من ذكر وجوب الأخذ به وامتناع مخالفته واعلم أنه  
لا ينعقد اجماع الا بعد وفاته (قوله ولا يشترط في حجة) أي في كونه حجة وقوله انقراض  
العصر أي عصر الاجماع (قوله واجب الخ) عكازه في شرح جمع الجوامع واجيب بمنع جواز الرجوع  
عنه للاجماع عليه (قوله يعتبر) هو بالجزم على أنه بحجوب الشرط أو بالرفع على أنه دليل الجواب عند  
سبويه أو نفس الجواب على اضرار الفاء عند السكوفيين أو على اضرار مني (قوله وصار من أهل  
الاجتهاد) أي فإن خالفتم بنعقد اجتماعهم على هذا القول (قوله ولهم أن يرجعوا الخ) أي لعدم استقرار  
الاجماع (قوله وانتشار ذلك القول والفعل) أي بحيث بلغ الباقيين ومضى زمن يتمكنون فيه عادة من  
النظر (قوله وسكون الباقيين عليه) بأن لم يسكروه ولا ظهر أماره الرضا والسخط منهم وخرج بقيد  
الانتشار وما بعده ما إذا لم يبلغ القول أو الفعل كل الباقيين أو بلغهم ولم يمض الزمن المذكور فليس باجماع  
وما ظهرت أماره الرضا والسخط فهو اجماع قطعا أو أماره السخط فليس باجماع قطعا (قوله ويسمى ذلك  
بالاجماع السكوني) واختار الشافعي أنه ليس باجماع ولا حجة واختاره القاضي ونقله عن الشافعي ونقل  
أنه آخر أقواله وأما استدلال الشافعي رضي الله عنه في مسائل بالاجماع السكوني فأجيب عنه بأن تلك  
المسائل ظهرت من السالكين فيها قرينة الرضا فليست من محل النزاع (قوله وقول الواحد) أي وكذا  
قول الاكثر (قوله على غيره) أي لامن علماء الصحابة ولامن علماء غيرهم (قوله على القول  
الجديد) هو ما ألفه الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه بمصر ومحلها يقال من قبل الرأي وأما غيره فهو  
حجة أذهوني في محل المرفوع كقول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو من السنة كذا أو رخص  
في كذا موافقة الإمام الشافعي رضي الله عنه لم يدين ثابت في الفرائض ليس تقليدا له بل لدليل قائم عنده  
فوافق اجتهاده اجتهاده وهو معنى قول الرازي • لاسباب قد نحا الشافعي • (قوله اهتديتم) أي  
كنتم على هدى فدل على أن قوله حجة والام يكن المقندي به مهتديا (قوله واجيب بضعفه) أي ضعف  
هذا الحديث والحق أن قوله ليس بحجة لاجماع الصحابة على جواز مخالفه لبعضهم بعضا ولو كان  
قول بعضهم حجة لوقع الأنكار على من خالفه منهم (قوله وأما الاخبار) أي بياتها شرعا وحكما (قوله  
فالخير) أي الذي هو مفردة الاخبار واختاره لأن التعريف للحقيقة المطلقة عليها بالمفرد (قوله



ما يدخله الصدق والكذب (لا حيلة لها من حيث إنه خير كقولك فامز بد محتمل أن يكون صدقا وأن يكون كذبا وقد يقطع تصدقه  
أو كذبه لا يخرج من لادانه فالأول كخبر الله والثاني كقولك الفكه ان (١٩)

ما يدخله الصدق) هو مطابقة حكمه المفهوم منه للواقع والكذب عكسه (قوله أن يكون صدقا) أي إذا  
صدق بهذا كذب أو صادقا وكاذبا (قوله ومتواتر) ما خوذ من التواتر وهو تابع أمور واحد بعد واحد  
بفترة ومنه ثم أرسلنا سنانا نرى (قوله والمتواتر) بدأ به على عكس التقسيم لطول الكلام على الأحاد  
(قوله ما يوجب العلم) أي خبر من شأنه يوجب بنفسه إيجابا عاديا للعلم أي حصول العلم بصدق مضمونه  
خارج بقوله لنفسه ما يوجب بواسطه القرآن كخبر ملك أخبر بموت وليه يشرف على الموت  
وانضم اليه قرآن الصراخ وخروج الخبرات على حالة منكرة غير معنقدة فأنقطع بصحة ذلك الخبر  
ونعلم بموت الولد (قوله وهو ان برويه الخ) أي المتواتر وما يوجب العلم أي حالة ان بروي أو ذوات  
بروي جماعة لو فسقا وكفارا وأرقاء وائاثا ولو صبيانا مميزين وأقل الجماعة المذكورة خمسة لأربعة  
على الراجح لعدم إيجاب خبرهم العلم لا احتياجهم إلى التزكية فبالو شهدوا بالزنا (قوله وهكذا) وفي الكلام  
بحث وهو أن الحد لا يشمل ما لو كان الخبر من طبقة واحدة أو طبقتين فقط مع أنه لا شبهة أن ذلك من  
المتواتر كونه في الأمر على الغالب (قوله فيكون في الأصل) أي في أول مراتبه وهو طبقه الأولى  
تأشاع عن مشاهدة أو سماع (قوله لا عن اجتهد) أي بجواز الغلط فيه (قوله كالأخبار عن مشاهدة مكة)  
أي كالأخبار بوجود مكة الحاصل عن مشاهدة مكة الخ (قوله أو سماع) أي وكأخباره بطلبه عن  
الله الحاصل عن سماع الخ (قوله بقد العلم) أي فليس هذا من المتواتر بجواز الغلط فيه لأنه عن اجتهد  
(قوله بوجب العمل) أي مضمونه وهو الذي لم يبلغ روايته عند المتواتر بجواز الغلط فيه لأنه عن اجتهد  
عند التواتر فلا يجب العمل بخبر الفاسق والمجهول وإنما يوجب خبر الواحد العلم لان دلالة ظنية  
وأوجب العمل لقوله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة الخ والفرقة الثلاثة فكثر والثلاثة  
والطائفة منها يصح أن تكون واحدا أو اثنين وأيضا كان صلى الله عليه وسلم يبعث الأحاد إلى القبائل  
والنواحي لتبليغ الأحكام التي منها وجوب الواجبات وحرمة المحرمات ليعتقدوا ذلك ثم يبعثوا العمل به  
(قوله ما اتصل أسناده) الاستناد في اللغة ضم أحد الشئين إلى الآخر ثم استعمل في المعاني يقال استند فلان  
الخبر إلى فلان إذا عزاه إليه أو تلقاه عنه وهو الطريق الموصلة إلى المتن والمتم هو غاية ما ينتهي إليه  
الأسناد من الكلام قال الحاكم المصنف رواه الحديث عن شيخ يظهر شاعره منه وكذا يشيخه عن  
شيخه متصلا إلى رسول الله ﷺ (قوله بعض رواه) واحدا كان أو أكثر من أي محل كان  
وقال جماعة من الحديثين لا يسمى مراسلا إلا ما أخبر فيه التابعي عن رسول الله ﷺ ولذا قال  
في البيهقي • والمرسل منه الصحابي سقط • وسقط الساقط منه أنان • (قوله فان كان) أي  
أي موضع كان معطلا ولذا قال فيها • والمفضل الساقط منه أنان • (قوله فان كان) أي  
المرسل (قوله غير الصحابة) بان كان المرسل له غير صحابي (قوله مجروحا) أي منصف بما يخل  
بمدلته (قوله ابن السبب) بفتح الباء وكسرها (قوله من التابعين جمع تابع بمعنى التابعي وهو من تلقى  
الصحابي بشرط طول الاجتماع بخلاف الصحابي فإنه من اجتمع بالرسول ولو لحظة (قوله عن النبي)  
متعلق برواه أي والصحابي عدل واسقاط العدل كذكره (قوله وهو) أي ذلك الصحابي الذي رواها  
له (قوله أبو زوجته) أي لأزوج بنته فان الصهر يطلق على كل منهما (قوله أما مراسيل الصحابة  
التي

بجميعان (والخبر بنفسه إلى  
آحاد ومتواتر فالتواتر ما  
يوجب العلم وهو أن يرويه  
جماعة لا يقع التواتر  
على الكذب عن مثلهم  
وهكذا إلى أن ينتهي  
إلى الخبر عنه فيكون  
في الأصل عن مشاهدة  
أو سماع لا عن اجتهد  
كالأخبار عن مشاهدة مكة  
أو سماع خبر الله تعالى من  
النبي صلى الله عليه وسلم  
بخلاف الأخبار عن اجتهد  
فيه كأخبار الفلاسفة  
بقدم العالم (والأحاد) وهو  
مقابل المتواتر (وهو الذي  
يوجب العمل ولا يوجب  
العلم لا احتمال الخطأ فيه  
وينقسم قسمين إلى  
مرسل ومسند فلهذا ما  
اتصل أسناده) بان صرح  
بمدلته كهم (والمرسل تمام  
يتصل أسناده) بان سقط  
بعض رواه (فان كان  
من مراسيل غير الصحابة)  
رضي الله عنهم فليس  
بحجة لا حيلة ان يكون  
الساقط مجروحا (الا  
مراسيل سبب السبب)  
من التابعين رضي الله عنه  
أسقط الصحابي وعزاه  
لنبي صلى الله عليه وسلم  
فهي حجة (فإنما ثبت) أي فثبت عنها (فوجب مسانيد) أي رواها له (الصحابي الذي أسقطه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وهو في الغالب صهر أبو زوجته أبو هريرة رضي الله عنه أما مراسيل الصحابة بأن بروي صحابي عن صحابي عن النبي صلى الله  
عليه وسلم



ثم يسقط الثاني لانه لا يصح ان يكون خبره (والنعنة) بان يقال حدثنا فلان عن فلان الى آخره (فندخل على الاستناد) اي على حكمه فيكون الحديث المروي بها (٢٠) في حكم السند لان حكم الرسل لانصال سنده في الظاهر (واذا قرأ الشيخ) وغيره

بسمه (بجوز للروى)  
ان يقول حدثني او اخبرني  
وان قرأ هو على الشيخ  
فيقول اخبرني ولا يقول  
حدثني (لانه لم يحدته  
ومنه من اجاز حديثي  
وعليه عرف اهل الحديث  
لان القصه الاعلام بالرواية  
عن الشيخ (وان اجاز  
الشيخ من غير رواية  
فيقول اجازني او اخبرني  
اجازة واما القياس فهو رد  
الفرع الى الاصل بعله  
مجمعه في الحكم) كقياس  
الارز على البر في الربا  
بجامع الطم (وهو ينقسم  
الى ثلاثة اقسام الى قياس  
عله وقياس دلالة وقياس  
شبهه فيقياس العلة ما كانت  
العله فيه موجبة للحكم)  
بحيث لا يحسن عقلا  
تخلفه عنها كقياس  
الضرب على التأنيب  
لولا الدين في التحريم  
العله الابداء (وقياس  
الدلالة كونه الاستدلال  
بأحد النظرين على الآخر  
وهو ان تكون العلة دالة  
على الحكم ولا تكون  
موجبة للحكم) كقياس  
مال الصبي على مال البالغ  
فدجوب الزكاة فيه بجامع  
انه مال تام ويجوز ان يقال  
لا يجب في مال الصبي كما قال به ابو حنيفة فيه (وقياس النبه هو الفرع المراد بين اصلين  
فيلحق بها كثرها شيئا) كافي العبد اذا ائلف فانه مردد في الضمان بين الانسان الحر  
وغيره ما كان م

الح) الحاصل ان الرسل لا يحتج به الا اذا انا كد يقول صحابي او فقيه او فتوى اكثر اهل العلم او كان من  
مراسيل الصحابة وكذا اذا استند به غير الرسل وكذا اذا اعترف من حال الراوي الذي ارسله انه لا يرسل  
الا عن قبل قوله كمراسيل سعيد بن المسيب نص عليه الشافعي رضي الله عنه وزاد بعضهم القياس وان  
ينشر من غير تكبير او ينضم اليه عمل اهل العصر به (قوله ثم يسقط الثاني) وهو الواسطة بين  
النبي (قوله كلهم عدول) اي فلا يبعث عن عدالتهم في رواية ولا شهادة فيكون الساقط عدلا  
واسقاط العدل كذا كرهه ائمة اهل الصالح من تابعي فنادى (قوله والنعنة) هي مصدر عنن الحديث  
بمعناه اذا رواه بلفظ عن فلان اي على حكمه وهو قبوله والعمل به (قوله لاني حكم الرسل) من رده  
وعدم العمل به (قوله في الظاهر) شرط ان يكون المعنى غير مدلس وان يمكن لقاء بعض المعنعنين  
بعضا في اشراط نبوت اللقاء خلاف (قوله واذا قرأ الشيخ) سواء قرأ من حفظه او كتابه (قوله  
وغيره بسمه) اي ولومع دراء حجاب حيث عرف صوته (قوله حدثني الح) او حدثنا او اخبرنا او انبأنا  
او سمعت فلانا يقول او قال لنا فلان او ذكرنا فلان لافرق بين ان ياذن للسامع في رواية السمع  
او يمنع عنها بنحو لا يروعي او رجعت عن اخبارك وهو كذلك نعم ان استدللتك الى نحو خطايمه  
فيما حدث به او شك فيه امتنع الرواية عنه (قوله وان قرأ هو على الشيخ) اي من كتاب او حفظ  
وهو بسمه سواء حفظ الشيخ ما قرأ عليه اولا (قوله فيقول اخبرني) وان لم يقبده بنحو قوله  
قراءة عليه او بقراءة في عليه (قوله ولا يقول) اي لا يجوز له اصطلاحا اي لا ينبغي ان يقول حدثني وقد  
استشهد بعضهم للتفرقة بينهما بانه لو قال لعبيده من اخبرني بكذا فهو حرو ولا ينفقه فاخبرني بذلك بعضهم  
بكتاب او رسول او كلام سبق بخلاف ما لو قال من حدثني بكذا فانه لا ينفق الا ان شافيه بالكلام (قوله  
وان اجازته) ولومع التازلة والاجازة معهما اعلى همرنية من الاجازة المجردة منها هي انواع اعلاها اجازة  
خاص نحو اجزت من عاصري رواية جميع مروياتي (قوله واما القياس) اي الذي هو من اصول  
الفقه (قوله فهو الفرع الى الاصل) اي الحافيه به وهذا معناه اصطلاحا وامالفة فهو تقدير الشيء  
بآخر لعلم المساراة بينهما تقول فيث الثوب بالذراع اي قدرته به واذا كان اربعة اربعة الاصل والفرع  
وحكم الاصل دالة حكم الاصل (قوله بعله) اي بسببها وهو امر مشترك بينهما يوجب الاشتراك  
في الحكم (قوله بجمعهما) اي الاصل والفرع اي ندل على اجتماعهما في الحكم المعلوم للاصل  
(قوله كقياس الارز الخ) ويقول ايضا النكاح حرام كالخمر للاسكار (قوله فيه) محل من العلة  
(قوله موجبة للحكم) اي مقتضية افضاء تاما لثبوت مثل حكم الاصل للفرع (قوله عقلا)  
اي في نظر العقل وقوله تخلفه عنها بان توجد هي في الفرع ولا يثبت هوله (قوله باحد النظرين)  
اي ثبوت الحكم في أحد النظرين اي الشبهة المتشركين في الاوصاف على ثبوتها في النظر  
الآخر (قوله وهو) اي الاستدلال المذكور اي المراد به (قوله موجبة للحكم) اي لا تكون  
مقتضية افضاء تاما لثبوت الحكم للفرع بحيث يفتح عقلا تخلفه عنها بل تكون بحيث لا يفتح  
ذلك لقرب الفارق بينهما (قوله مال الصبي) المراد به ما يمتثل الصبية (قوله ويجوز ان يقال) اي  
من غير استنباح في نظر العقل لحيث يفرق بين البالغ والصبي بالقياس على الحج فانه يجب على البالغ  
ولا يجب على الصبي والضعيف بنه بخلاف البالغ (قوله اذا ائلف) بالبناء للفعل اي قتل (قوله



من حيث انه آدمي وبين البهيمة من حيث انشال وهو بالمال كثر شيها من الحر بدليل انه يباع ويورث ويضمن أجزاؤها نقص من قيمته (ومن شرط الفرع ان يكون مناسبا للاصل) فيما يجمع به بينهما للحكم أي ان يجمع بينهما بمناصب الحكم (ومن شرط الاصل ان يكون ثابتا بدليل متفق عليه بين الخصمين) ليكون القياس حجة

(٢١)

من حيث انه آدمي أي ومقتضى ذلك أن لا يزاد فيه على الدية وقوله من حيث انه مال أي ومقتضى ذلك الزيادة على الدية (قوله وهو بالمال كثر شيها) فالحق بالمال في ضمانه بقيمته بالغة ما بلغت ولو زادت على دية حر (قوله بما نقص من قيمته) أي ان لم يكن لها أثر في مفسد من حر فان كان لها ذلك فالأولى أن يقول وهو بالبهيمة كثر شيها (قوله أي ان يجمع بينهما بمناصب) أي لا بد ان تكون علته مماثلة لعلة الاصل لما في عينها كقياس النبيذ على الخمر بجامع الاسكارا في جنسها كقياس وجوب القصاص في الاطراف على القصاص في النفس بجامع الجناية (قوله للحكم) متعلق بجمع أي لاجل اثبات حكم الاصل للفرع وكان وجه ذكره في الشرط مع قوله السابق بعلته يجمعهما في الحكم عدم خصوصية ذلك في الشرطية لاحتمال الارادة تعريف بعض الأنواع (قوله ان يكون ثابتا) أي يكون حكمه الذي يراد اثباته للفرع (قوله بين الخصمين) أي المتنازعين في ثبوت ذلك الحكم للفرع (قوله فان لم يكن خصم) أي يراد الاحتجاج عليه بان اريد مجرد اثبات الحكم في الفرع (قوله بقوله به القياس) أي يعتقد من حيث صحة الاثبات به او بتقليد صحيح (قوله ومن شرط العلة الخ) أي من حيث صحة اللاحق بواسطتها (قوله في معلولاتها) وهي الاحكام المعلقة بها وانما يجمع المعلوم مع اتحادها في نفسه لتعدد بتعدد محال (قوله فلا تنتقض) تقرع على الاطراف وقوله لفظا ولا معنى تميزان محولان عن الفاعل والفاعل ان يقول لا حاجة لا اعتبار انتفاء الانتقاض لفظا للاستغناء عنه باعتبار انتفاء الانتقاض معنى لانه شمله بل لو اقتصر على قوله فلا تنتقض لكفى وكان ايراد الايضاح والتأكيده تعليم الاصطلاح (قوله الاول) أي الانتقاض لفظا (قوله بالنقل) أي الشيء الثقيل وهو ما يقتل مثله كالحجر والخشب (قوله والاولد) أي الاصل وان علا الفرع وان سقل (قوله فانه لا يجب به قصاص) أي فقد صدقت الاوصاف المعبر بها عن العلة وهي القتل والعمد والعذران أي هذه الالفاظ بدون الحكم وهو وجوب القصاص (قوله والثاني) أي الانتقاض معنى (قوله فيقال) أي اعتراضا على هذا التعليل (قوله ولا زكاة فيها) فقد وجد المعنى المعلن وهو دفع حاجة الفقير بدون الحكم وهو وجوب الزكاة (قوله ومن شرط الحكم الخ) أي حكم الاصل من حيث صحة اللاحق فيسبب علته (قوله ان وجدت وجد الخ) خرج ما اذا لم تكن كذلك بأن وجدت بدونها أو وجد هو بدونها في صورة اوصوري (قوله بمناسبتها) أي بسبب أن بينهما مناسبة تقتضي ارتباطا بينهما واجتماعا في الحصول (قوله لما ذكر) أي من مناسبتها (قوله وأما الحظر والاباحة) أي فقد اختلف فيما هو الاصل فيهما بعد البعثة (قوله من الناس) أي العلماء فانهم هم الناس (قوله ان الاشياء) المراد منها ما يشمل الأقوال والافعال (قوله الا ما أباحته الشريعة) أي دلت على اباحته وينبغي أن يراد بالاباحة هنا الجواز بالمعنى الشامل للوجوب والنسب والكرهية (قوله فيستمسك) بمعنى تمسك فيه فالكين للتأكيده او يطلب من النفس التمسك فيه فهي للطلب وهذه العبارة تأكيده وايضا لما قبلها (قوله الا ما حظه الشرع) أي دل على انه محظور أي حرام (قوله المضار) جمع مضرة وهو ما يضر ويؤلم (قوله اما قبل البعثة) أي نبليغ النبي صلى الله عليه وسلم الشريعة الى الخلق وهو الظاهر اذا كانين وصولها اليه

من حيث انه آدمي أي ومقتضى ذلك أن لا يزاد فيه على الدية وقوله من حيث انه مال أي ومقتضى ذلك الزيادة على الدية (قوله وهو بالمال كثر شيها) فالحق بالمال في ضمانه بقيمته بالغة ما بلغت ولو زادت على دية حر (قوله بما نقص من قيمته) أي ان لم يكن لها أثر في مفسد من حر فان كان لها ذلك فالأولى أن يقول وهو بالبهيمة كثر شيها (قوله أي ان يجمع بينهما بمناصب) أي لا بد ان تكون علته مماثلة لعلة الاصل لما في عينها كقياس النبيذ على الخمر بجامع الاسكارا في جنسها كقياس وجوب القصاص في الاطراف على القصاص في النفس بجامع الجناية (قوله للحكم) متعلق بجمع أي لاجل اثبات حكم الاصل للفرع وكان وجه ذكره في الشرط مع قوله السابق بعلته يجمعهما في الحكم عدم خصوصية ذلك في الشرطية لاحتمال الارادة تعريف بعض الأنواع (قوله ان يكون ثابتا) أي يكون حكمه الذي يراد اثباته للفرع (قوله بين الخصمين) أي المتنازعين في ثبوت ذلك الحكم للفرع (قوله فان لم يكن خصم) أي يراد الاحتجاج عليه بان اريد مجرد اثبات الحكم في الفرع (قوله بقوله به القياس) أي يعتقد من حيث صحة الاثبات به او بتقليد صحيح (قوله ومن شرط العلة الخ) أي من حيث صحة اللاحق بواسطتها (قوله في معلولاتها) وهي الاحكام المعلقة بها وانما يجمع المعلوم مع اتحادها في نفسه لتعدد بتعدد محال (قوله فلا تنتقض) تقرع على الاطراف وقوله لفظا ولا معنى تميزان محولان عن الفاعل والفاعل ان يقول لا حاجة لا اعتبار انتفاء الانتقاض لفظا للاستغناء عنه باعتبار انتفاء الانتقاض معنى لانه شمله بل لو اقتصر على قوله فلا تنتقض لكفى وكان ايراد الايضاح والتأكيده تعليم الاصطلاح (قوله الاول) أي الانتقاض لفظا (قوله بالنقل) أي الشيء الثقيل وهو ما يقتل مثله كالحجر والخشب (قوله والاولد) أي الاصل وان علا الفرع وان سقل (قوله فانه لا يجب به قصاص) أي فقد صدقت الاوصاف المعبر بها عن العلة وهي القتل والعمد والعذران أي هذه الالفاظ بدون الحكم وهو وجوب القصاص (قوله والثاني) أي الانتقاض معنى (قوله فيقال) أي اعتراضا على هذا التعليل (قوله ولا زكاة فيها) فقد وجد المعنى المعلن وهو دفع حاجة الفقير بدون الحكم وهو وجوب الزكاة (قوله ومن شرط الحكم الخ) أي حكم الاصل من حيث صحة اللاحق فيسبب علته (قوله ان وجدت وجد الخ) خرج ما اذا لم تكن كذلك بأن وجدت بدونها أو وجد هو بدونها في صورة اوصوري (قوله بمناسبتها) أي بسبب أن بينهما مناسبة تقتضي ارتباطا بينهما واجتماعا في الحصول (قوله لما ذكر) أي من مناسبتها (قوله وأما الحظر والاباحة) أي فقد اختلف فيما هو الاصل فيهما بعد البعثة (قوله من الناس) أي العلماء فانهم هم الناس (قوله ان الاشياء) المراد منها ما يشمل الأقوال والافعال (قوله الا ما أباحته الشريعة) أي دلت على اباحته وينبغي أن يراد بالاباحة هنا الجواز بالمعنى الشامل للوجوب والنسب والكرهية (قوله فيستمسك) بمعنى تمسك فيه فالكين للتأكيده او يطلب من النفس التمسك فيه فهي للطلب وهذه العبارة تأكيده وايضا لما قبلها (قوله الا ما حظه الشرع) أي دل على انه محظور أي حرام (قوله المضار) جمع مضرة وهو ما يضر ويؤلم (قوله اما قبل البعثة) أي نبليغ النبي صلى الله عليه وسلم الشريعة الى الخلق وهو الظاهر اذا كانين وصولها اليه

الاشياء بعد البعثة (على الحظر) أي على صفة هي الحظر الا ما أباحته الشريعة فان لم توجد في الشرع بعتا بدليل على الاباحة فيستمسك بالاصل وهو الحظر (ومن الناس من يقول بصدقه وهو ان الاصل في الاشياء) بعد البعثة انها على (الاباحة الا ما حظه الشرع) والصحيح التفصيل وهو ان المضار على التحريم والمنافع على الحل اما قبل البعثة







بقواعد الأصول وغير ذلك (ومن شرط المستغنى أن يكون من أهل التقليد فيلقد ألفني في الفتيا) فان لم يكن الشخص من أهل التقليد بان  
كان من أهل الاجتهاد فليس له أن يستغنى كما قال (وليس للعالم أي المجتهد أن يقلد) تمكنه من الاجتهاد (والثقل قبول قول القائل بلا  
حجة) يذكرها (فعلى هذا قبول قول النبي ﷺ) فيما ذكره (٢٣) من الاحكام (يُسمى تقليداً ومنهم  
من قال التقليد قبول قول

التعديل والتجريح (قوله بقواعد الأصول) أي أصول الفقه وأصول الدين (قوله وغير ذلك) كمعرفة  
مواقع الاجتماع بحيث يعرف ان ما أدى اليه الاجتهاد ليس مخالفاً للاجماع ومعرفة النسخ والمنسوخ  
واسباب الزوال وبشرط التوازن والصحيح والضعيف (قوله ومن شرط المستغنى) أي من يطلب الفتيا  
من غير مويسوغ له العمل بفتيا غيره (قوله من أهل التقليد) بأن يكون من أهل الاجتهاد فليس على  
الترجيح أو لا لكنه لم يبلغ منصب الاجتهاد (قوله فيلقد ألفني الخ) أي العدل المعلوم أهليته وعدالته أو  
مظنونهما وكذا غير العدل اذا علم بالقرائن صدقه أو اعتقده فيما يظهر وحكي في جمع الجوامع قولاً بجواز  
افتاء المقلدان لم يقدر على الترجيح لأنه ناقل لما يقني به عن امامه وان لم يصريح بنقله منه قال الشارح  
في شرحه هذا الواقع في الاعصار المتأخرة (قوله وليس للعالم الخ) أي يحرم عليه ذلك وان كان مخاضياً  
وان كان غيره ما علم منه أن ضاق الوقت عن الاجتهاد فلا يصح تقليده ولا العمل المبني عليه لتمكنه من  
الاجتهاد الذي هو أصل التقليد ولا يجوز العبدول عن الاصل مع امكانه الى بدله (قوله قبول قول القائل)  
أي اعتقاده مع العمل به أو لا ومنه قبول العاين قول المفتي والقاضي قول الشهود وقبول خبر الواحد وخرج  
بقوله بلا حجة اذا ذكرها للتأهل للأخذ منها والافك عدم ذكرها والمراد بالقول الرأي والاعتقاد وهو  
مجاز مشهور يدخل الحدود وقد دخل في ذلك ما اذا اعتقدت فعل الغير من غير ان تعرف دليله (قوله بان  
يجتهد) تفسيره للرأي من القياس ويؤيده تغير الرهان بالاجتهاد بكل القياس (قوله فان قلنا الخ) هذا هو  
الراجح وعليه قال الصواب انه لا يخطئ فيه تزيهاً لمنصب النبوة عن الخطأ في الاجتهاد (قوله ان هو) أي  
بما لا يخطئ له (قوله الا وحى فهو يبدل على ان جميع ما يصدر عنه عليه الصلاة والسلام ناشئ من  
الوحى والحق ما نه عنه مجتهد ومعنى الآية حينئذ وما يصدر نطقه بالقرآن عن الهوى  
ما بالقرآن الأرحى يوحى (قوله بذلك الوسم) أي المقصور أي صرفه في النظر في الأدلة وقوله بلوغ الغرض  
أي لاجل الوصول اليه وقوله المقصود خصة كاشفة للغرض وقوله عن العلم بيان للغرض المقصود على أن  
المراد بالعلم هو علم الحكم المذكور وقوله ليحصل له أي ليحصل ذلك الغرض لذلك الباذل (قوله ان كان  
كامل الاكلة) وهو المجتهد المطلق وظاهره أن غيره من النوعين السابقين كمن في ذلك وانما اقتصر المصنف  
على ذلك لان كلامه فيه وعلى كل فلو أسقط قوله أن كان كامل الاكلة لكان أولى اه من الحاشية (قوله  
فما صاب) بأن وافق ما أداه اجتهاده اليه ما هو الحكم في الواقع (قوله أجرين) أي نصيبان من الثواب  
يعلمهما الله بكيفية كيفية (قوله وامانه) اعترض بأن الامانة ليست من صنيعه فكيف يناب عليها  
وأجاب السبكي بأنه قد يناب على ما ليس من صنيعه اذا كان من آثار صنيعه ثم يجوز أن يكون الاجر الثاني  
على كون من صنيعة يفتدى بها من ينفعه (قوله فله اجر واحد) ولائم عليه بسبب خطئه الا ان قصر في  
اجتهاده بأن لم يبدل صنيعة فلا اجر وهو آثم (قوله ومنهم) أي الأصوليين كالاشعري والباقلاني (قوله  
مسبب) وعليه قال الظاهر أن له اجرين (قوله الكلامية) أي المنسوبة الى الفن المسمى بالكلام (قوله  
أي العقائد) أي المعتقدات أي المطالب اعتقادها (قوله بالتثليث) أي كون الالهة ثلاثاً لله  
والمسيح ومريم بشهادة قوله أنت قلت للناس اتخذوني وامى الهين من دون الله (قوله النور والظلمة

من قال التقليد قبول قول  
علاقته وان كنت لا تدري من  
أين قاله) أي لا تعلم ما أخذه  
في ذلك (فان قلنا ان النبي  
صلى الله عليه وسلم كان  
يقول بالقياس) بان يجتهد  
(فيجوز أن يسمى قبول  
قوله تقليداً) لا حتماً ان  
يكون عن اجتهاد وان  
قلنا انه لا يجتهد انما يقول  
عن رأي وما ينطق عن  
الهوى ان هو الا وحى يوحى  
فلا يسمى قبول قوله  
تقليداً الاستناد الى الوحي  
(وأما الاجتهاد فهو بذل  
الوسع في بلوغ الغرض)  
المقصود من العلم ليحصل له  
(فالمجتهد ان كان كامل الاكلة  
في الاجتهاد) كما تقدم  
(فان اجتهد في الفروع  
فما صاب فله اجران) على  
اجتهاده وما صاب (وان  
اجتهد فيها وخطأ فله اجر)  
واحد على اجتهاده  
وسبب دليل ذلك (ومنهم  
من قال كل مجتهد في  
الفرع مصيب) بناءً  
على أن حكم الله في حقه  
وحق مقلده ما أدى اليه

اورا قوله مسيب  
في ارج قول  
حيثون فاما ههنا  
فماثل

قوله بان  
قوله فان قلنا الخ  
قوله الا وحى فهو يبدل  
قوله فله اجر واحد

قوله بلوغ الغرض  
قوله المقصود من العلم

قوله فله اجران  
قوله فله اجر واحد

قوله فله اجر واحد  
قوله فله اجر واحد

قوله فله اجر واحد  
قوله فله اجر واحد

قوله فله اجر واحد  
قوله فله اجر واحد

قوله فله اجر واحد  
قوله فله اجر واحد

قوله فله اجر واحد  
قوله فله اجر واحد

قوله فله اجر واحد  
قوله فله اجر واحد

قوله فله اجر واحد  
قوله فله اجر واحد

١١

Katayunat



يعني انهما قد بمان عندهم وامتزجا فنولد من امتزاجهما العالم (قوله والمعاد في الآخرة) أي عود الجسم  
 بأن يبعث الله المولى من القبور وبرز الروح البهائم في الحديث بحشر الناس مرة أخرى لا ثم يزداد في أجساد  
 أهل الجنة لتتوفر عليهم اللذات في أجساد أهل النار لتغلظ العقوبات وورد أن بين الكافر كاحد  
 (قوله واللحدين) من الأحاد وهو الميل عن الاستقامة (قوله خلقه) هو بالنصب عطف على صفاته  
 (قوله وغير ذلك) هو بالنصب أيضا أي ذى نفهم غير ذلك مما أنبته أصل ككون ارتكابه الكبيرة لا زيل  
 الإيمان فان المعتزلة نفوا ذلك وقالوا بل يزله بمعنى أنه أسطة بين الإيمان والكفر (قوله ردليل من قال  
 الخ) وهم الجمهور (قوله ليس كل مجتهد في الفرد مصيبا بل قد قد كما علم بما تقدم (قوله أصاب)  
 أي في اجتهد به بان أداء إلى ما هو الحكم في الواقع (قوله فله أجر واحد) ولا يبعد أن يوجر على الحكم  
 أصاب على قصد الحكم بالحق وفي رواية الحاكم إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر وان أصاب فله عشرة  
 أجور ولا منافاة لان الاخبار بالقليل لا ينفي الكثير ولجواز أنه أعلم أولا بالأجرين فأخبر بهما ثم بالعشرة  
 فأخبر بها أو أن الأجرين يساو بان العشرة (قوله خطأ المجتهد) أي حكم غلطه وبدأ بشق الخطأ في بيان  
 وجه الدلالة عكس الواقع في الحديث أنها ما به فانه للثبوت لطلب بل هو محل النزاع لا غير (قوله مرداه  
 الشيخان) أي البخاري ومسلم إلا أن هذا اللفظ ليس لفظ البخاري وإنما هو البخاري ما ذكره بقوله  
 إذا اجتهد الحاكم الخ وظاهرة أنه لو لم يكن كما لا يحصل الأجران وليس ثم إذا اجتهد المراد بالحكم  
 مثبت الحكم والكراد من قوله حكم أثبت الحكم • والله أعلم بالصواب إلى الرجوع والمآب

الحمد لله المنعم الوهاب اللهم للصواب التفضل على ذوي الإلباب بالفهم عنه والاستنباط من السنة  
 والكتاب والصلوة والسلام على أصل الأصول شمس من أمم محمد الذي لا يعتريه غروب ولا أقول  
 سيدنا محمد السيد جامع العالم من وعلى آله وصحبه والأخذين عنه (أما بعد) فقد  
 تم بحمد الله تعالى وحسن توفيقه طبع الحاشية لاصولية العالم العاقل الشيخ أحمد الدمياطي  
 على شرح الورقات للامام جلال الدين المحلى وهو كتاب سهل للنال  
 معن المقال كثر العلم صغير الحجم يتقدم في المبتدى ويحتاج  
 إليه المنتهى فرحم الله مؤلفه وغفر لمن أطلع عليه

والمعاد في الآخرة  
 (واللحدين) في نفهم  
 صفاته تعالى كالسلام  
 وخلق أفعال العباد وكونه  
 مربيا في الآخرة وغير ذلك  
 (و ردليل من قال ليس كل مجتهد  
 في الفرد مصيبا قوله صلى  
 الله عليه وسلم من اجتهد  
 فأصاب فله أجران ومن  
 اجتهد وأخطأ فله أجر  
 واحد وجه الدليل إن النبي  
 صلى الله عليه وسلم في قوله  
 وصوبه أخرى والحديث  
 رواه الشيخان ولفظ  
 البخاري إذا اجتهد الحاكم  
 فحكم فأصاب فله أجران  
 وإذا حكم فأخطأ فله أجر  
 واحد